

مناقشات في الايديولوجيا الفلسطينية

- ١ -

حرب تحرير "نا" الشعبية، هل تحرر فلسطين؟

هل يمكن تحرير فلسطين وتدمير كيان إسرائيل بكفاح شعبي مسلح، في صورته الكلاسيكية، كما كان عليه الأمر في شمال فييتنام أو الجزائر أو كوبا؟ أو كما هو الأمر في جنوب فييتنام الآن؟

لنتفحص شروط هذه التجربة التاريخية. ثم لنقارنها بظروف الكفاح العربي في سبيل تحرير فلسطين:

أ- إن الكفاح الشعبي المسلح هو بالأساس كفاح يبدأ بنواة ثورية (حزب أو مجموعة) ثم تتسع خطوة خطوة بانخراط الجماهير الشعبية في هذا الكفاح، لطرد جيش إمبريالي أو سحق طغمة حاكمة العوية بيد الإمبريالية. إن شرط نجاح الكفاح الشعبي المسلح، إنما يقوم على أتساع النواة المستمر، وتحويلها خطوة خطوة من حرب عصابات إلى حرب متحركة نظامية. فالحرب النظامية هي التي تفتح الطريق للنصر بالنتيجة.

والحال، إن ظروف الكفاح العربي في سبيل تحرير فلسطين مختلفة كلياً. فنحن لا نحارب لإجلاء جيش جاء من الخارج، بل نحارب لتدمير جيش بناه سكان محليون. كما أننا لا نحارب لإسقاط حكم، بل نحارب لتدمير كيان دولة مصطنعة من أساسه. والعصابات العربية، التي تدخل الأراضي التي تحتلها إسرائيل، لن تجد مساعدة من الداخل، بل سيكون السكان اليهود أول من يتصدى لها. أما الأقلية العربية فستكون غالباً مشلولة بضغوط الإرهاب الصهيوني. وهكذا ستبقى حرب العصابات، في أحسن الأحوال، مجرد حرب تخريب تكتيكية محدودة النتائج، ولن يتاح لها، كما تجري الأمور في الكفاح الشعبي المسلح، التحول إلى حرب متحركة ونظامية داخل إسرائيل.

ب- إذا كانت التجربة التاريخية للكفاح الشعبي المسلح قد أثبتت أن الحرب النظامية هي الهدف الأخير لحرب العصابات، ألا يحق لنا أن نتساءل (ولعله تساؤل مضحك لبساطته) لماذا لا نبدأ، من قواعدنا خارج إسرائيل، ببناء جيوش ثورية، شعبية، نظامية وحديثة، تخوض حرب التحرير ضد إسرائيل؟ إن ماوتسي تونغ وهوشي منه وكاسترو قد بدأوا بحرب العصابات وبأسلحة بسيطة وبدائية، لأنه لم يكن لديهم الإمكانية لإنشاء جيوش والحصول على أسلحة عصرية. أما العرب فبإمكانهم بناء جيوش نظامية مجهزة بأحدث الأسلحة تخوض حرب تحرير ناجعة ضد إسرائيل عندما يصنعون ثوراتهم الحقيقية.

ج- بصدد مسألة الكفاح المسلح، ترتدي مسألة بناء مؤخرة (١) أهمية استراتيجية، كعامل حاسم في بناء لا يقهر للقوى المسلحة، وبالنسبة إلى نتيجة الصراع المسلح بالتالي. ولقد أصبحت فييتنام الديمقراطية، بعد تحريرها، حصن الكفاح المسلح ومؤخرته في جنوب فييتنام.

إن مسألة بناء المؤخرة باعتبارها دعامة الكفاح المسلح الشعبي، ليست مجرد نفج ثوري، بل هي تعبئة كاملة لمجهودات الأمة. وما لم تبين مؤخرة منيعة كهذه، تصبح الحرب، كما أثبتت حرب حزيران/ يونيو، مجرد عملية تسليم لأراض عربية جديدة للعدو الصهيوني، وتتحول الحرب نفسها إلى صراخ أناس يولون الأدبار أمام العدو.

إن ما يعطي مسألة بناء المؤخرة في الكفاح العربي المسلح، أيًا كان شكله، طابعاً حاسماً هو حتمية تحول حرب العصابات التخريبية ضد إسرائيل إلى حرب نظامية، في حال عدم وجود تفوق عربي على إسرائيل، يردعها عن التفكير بالعدوان على بلد ما، أو أكثر، من البلدان العربية المجاورة.

د- رب سؤال قد يطرح : إذا كانت الإمبريالية تدعم إسرائيل وتتدخل لصالحها عسكرياً عند الحاجة، كان حتمياً أن يلجأ العرب إلى حرب العصابات، لأنهم ، مهما بلغت درجة قوتهم، لن يكونوا أقوى من الإمبريالية.

هذا السؤال يلقي الضوء من جديد على حقيقة سبق ذكرها، ألا وهي كون الكفاح العربي ضد الوجود الصهيوني في فلسطين جزءاً من الكفاح العربي ضد الإمبريالية، واعتبار قضية فلسطين، واعتبار قضية فلسطين جزءاً لا يتجزأ من قضية الثورة العربية.

كما يبرز هذا السؤال الأهمية الفائقة الحاسمة لمسألة بناء المؤخرة، إذا أردنا لأي حرب مع الصهيونية أو الإمبريالية ألا تكون هزيمة، كما حدث في حزيران/ يونيو الماضي.

وأخيراً، يكشف هذا السؤال مدى نفاجة الطرح الديماغوجي لقضية فلسطين . إن اللعب الديماغوجي بقضية فلسطين كان، ولا يزال، جريمة، إن لم نقل إنه، موضوعياً أو ذاتياً ، خيانة. إن إمكانية تحول اللعب مع إسرائيل إلى حرب معها، حقيقة أثبتتها الأحداث، كما أن تحول الحرب مع إسرائيل إلى حرب مع الإمبريالية ينبغي أن يؤخذ بالحسبان. إن الشعب العربي الذي يدين مواقف الثرثرة والغلو التي تعكس عجزاً عن التأثير الإيجابي في الواقع العربي. إن شعبنا يبحث عن طريق واقعي ثوري إلى فلسطين. وما يفصل، من جملة ما يفصل، بين الثرثرة وبين الواقعية الثورية هو مسألة بناء المؤخرة (وبناء الطلعة المسلحة النظامية الحديثة طبعاً).

لعل أكثر مشاعر شعبنا مرارة، وأعمقها إحساساً بالذل والمهانة هي أنه قد غلب ثلاث مرات، خلال أقل من عشرين عاماً ، أمام الصهيونية، من دون أن تكون الصهيونية بحاجة لعون عسكري مباشر من الإمبريالية. وقد كان شعبنا يتمنى أن يغلب في مئة معركة عسكرية أمام الإمبريالية، من أن يغلب في معركة عسكرية واحدة أمام الصهيونية.

وفضلاً عن ذلك، فإن السؤال ينطلق من تجربة محدودة (كما أنه استنتاج سطحي) تتعلق بالكفاية القتالية المحدودة للجيش النظامية التي بنتها البرجوازية الصغيرة أو الرجعية : ما دامت هزيمة الجيوش النظامية محتومة، لماذا لا يلجأ مباشرة إلى حرب عصابات؟ هذا هو الجذر الثوراي للافتراض. ولكن الحقيقة ليست كذلك. فالنتيجة المفجعة التي انتهت إليها الجيوش النظامية في حرب حزيران/ يونيو لا يمكن أن تصدق على جيوش نظامية حديثة، شعبية، ذات مؤخرة متينة. حتى إذا افترضنا مسبقاً أن الجيوش الشعبية النظامية سوف لا تصمد في النهاية أمام الإمبريالية، إلا أنها قادرة، على الأقل، على إلحاق خسائر جديّة بالإمبريالية، قادرة على ألا تقدم الوطن لقمة سائغة للإمبريالية. وقادرة أخيراً على شحذ أقصى طاقات الأمة. لا ضير من التقهقر (ونقول التقهقر بالضبط) من حرب نظامية إلى حرب عصابات، بعد خسارة الحرب النظامية، ولكن اختيار حرب العصابات مسبقاً، وفي وقت نكون فيه قادرين على خلق جيوش نظامية ، هو بمثابة خيار بالتخلي عن حشد الطاقات الهائلة التي تملكها الأمة العربية، وهو في الواقع عجز عن تحقيق هذا الحشد، وتبرير له.

قلنا قبل قليل، إن تحول الحرب مع إسرائيل إلى حرب مع الإمبريالية ينبغي أن يؤخذ في الحسبان. ولكن لأن الإمبريالية ليست شيطناً كلي القدرة، لم نؤكد حتمية تدخله العسكري المباشر في حال صراع عربي-

إسرائيلي مسلح، يملك فيه العرب القوة التي تكلفها تضحيات اقتصادية وبشرية لا يرى الرأي العام الأمريكي داعياً أو مبرراً لتحملها. كما أن الإمبريالية الأمريكية ليست وحشاً بلا منطق، بل على العكس فهي وحش له منطق مبني على حسابات مدروسة. وهذه الحسابات وإن كانت تتعلق بالقوة الذاتية العربية أساساً، إلا أنها تتعلق باتجاهات الرأي العام في العالم بعمامة وفي داخل بلادها بخاصة، كما تتعلق بموقف الاتحاد السوفياتي.

لقد علمت الشعوب الإمبريالية الكثير، وتعلمها فييتنام الآن الكثير أيضاً. وعلى هذا فإن احتمالات الدعم الإمبريالي العسكري المباشر لإسرائيل تتوقف، إلى حد كبير، على مدى تنامي القوى الذاتية العربية. تتزايد هذه الاحتمالات بقدر ما تدرك الإمبريالية سهولة قهر المقاومة العربية. وتتناقض بقدر ما تدرك الإمبريالية صعوبة مراس الشعب العربي وقدرته على المقاومة والصمود الطويل. إن تنامي القوى الذاتية العربية لا يؤثر في الموقف الذي تتخذه الإمبريالية، عسكرياً، فحسب، بل يؤثر في اتجاهات الرأي العام الدولي، وموقف الاتحاد السوفياتي أيضاً. والقوة الذاتية العربية التي نعني ليست القوة العسكرية فحسب، بل القوة السياسية والاقتصادية أيضاً. وفي كل الأحوال، فإن معركة هجومية حاسمة، يملك فيها العرب تفوقاً على إسرائيل، ينبغي أن تنطلق من أنها ليست معركة مع إسرائيل فحسب، بل معركة مع الإمبريالية أيضاً.

في ظل الظروف والشروط الملموسة التي تحكم الوطن العربي، ما الذي تعنيه المؤخرة المثينة لحرب، ستكون طويلة الأمد على الأرجح، ضد إسرائيل والإمبريالية؟

على رغم أن الشروط التي تحكم الحرب الفيتنامية مغايرة للشروط التي تحكم النضال العربي ضد إسرائيل، إلا أن هذه الحرب، كتجربة، تقدم درساً مفيداً للشعب العربي: لقد كان بناء القاعدة الثورية في الشمال بمثابة مؤخرة منيعة صلبة لحرب التحرير في الجنوب، على رغم أن لها مؤخرتها في الجنوب نفسه. وفي ظل التدخل الإمبريالي الأمريكي الكثيف، أصبحت القاعدة الثورية في الشمال شرطاً أساسياً لاستمرار الكفاح، على نحو فعال، في الجنوب.

إذاً فالخطوة الأولى لمواجهة جادة لإسرائيل (لأن العرب لم يواجهوا إسرائيل حتى الآن مواجهة جدية) تتمثل في بناء مؤخرة ثورية قادرة على الصمود. ولأن ليس للعرب خيار في بناء هذه المؤخرة داخل الأراضي التي تحتلها إسرائيل، لذا ينبغي بناؤها في قطر عربي أو أكثر.

ما شروط هذه القاعدة- المؤخرة؟ شرطها الأساسي هو إنضاج الطاقات الثورية للأمة العربية في تلك القاعدة، والخروج بها من حلقة التخلف. إن العلامة الرئيسية للتخلف هي عطالة طاقات الأمة. لقد تفجرت طاقات الشعوب الغربية وإمكاناتها عبر تطور تاريخي طويل. إلا أن الممارسة التاريخية للشعوب المتخلفة الآسيوية، التي أقامت سلطتها الاشتراكية، قد أثبتت أن بالإمكان إنضاج طاقات الأمة من دون انتظار عملية تاريخية طويلة، وأن باقتدار هذه الشعوب اختراق أسوار التخلف عبر حشد جميع طاقات الأمة، وخلال زمن ليس بالطويل.

وكشفت الممارسة التاريخية أيضاً الشروط التي يمكن خلالها تفجير هذه الطاقات وحشدها. وإذا شئنا تقديم التجربة الفيتنامية كمثال أو كنموذج (والواقع أن هذه التجربة تقدم أكثر من مثال للشعب العربي، لأن نضال الشعب الفيتنامي الآن هو نضال: وحدوي تحرري، بقيادة حزب الطبقة العاملة)، فإن الشروط والعوامل التي تفجرت خلالها طاقات الجماهير كانت كما يلي:

(١) كفاح مسلح. (٢) بقيادة طليعة مرتبطة بالشعب تملك وعياً كونياً وتاريخياً. (٣) تخوضه أمة موحدة تحت قيادة هذا الحزب. (٤) فانبتق جيش شعبي قهر التقنية الحديثة بالإرادة البشرية، كما امتلك ناصية هذه التقنية. (٥) وانبتقت، أيضاً، سلطة تنتمي إلى الشعب أنتماء أصيلاً حقيقياً.

ولكن ثمة سؤال يمكن، ويجب، أن يطرح: ألا تؤدي الوحدة بين الأقطار العربية المحيطة بإسرائيل، إلى خلق قاعدة رادعة لإسرائيل؟ إن معطيات حرب حزيران/ يونيو وذيولها الراهنة والمنتظرة تقتضي بعض الإيضاحات:

لا شك أن وحدة (مهما يكن الطابع الطبقي لقيادتها، ما دام معادياً للإمبريالية) بين الأقطار العربية المحيطة بإسرائيل تقدم للعرب ميزة كبيرة تجاه إسرائيل، وتخلق بالفعل قوة رادعة لإسرائيل، بخاصة لأنها توفر وحدة جيوش هذه الأقطار، ولأنها تقدم ميزة استراتيجية أرضية فائقة الأهمية بضم الأردن إليها. هذه الحقيقة هي التي تجعل محور جهد الاستراتيجية الإسرائيلية منصباً على منع الوحدة العربية، ويجعل إسرائيل شديدة الحماس في دفاعها عن "استقلال" الأقطار العربية، وتحارب "ابتلاع" مصر لهذه الأقطار.

ولكن ينبغي عدم تضخيم الطاقات والإمكانات التي تقدمها وحدة تفوقها برجوازية صغيرة متخلفة، وتحولها إلى أسطورة في هذا المجال. إن وحدة كهذه يمكن أن تكون قوة رادعة. ولكن ما بقي التخلف أرضيتها وما دامت البرجوازية الصغيرة القوموية قائمتها، فلن تصبح قوة ساحقة لإسرائيل ما دام الدعم الإمبريالي وراءها، وما دام التدخل العسكري الإمبريالي المباشر أمراً ليس غير مستبعد في حال تفوق عربي نسبي على إسرائيل.

ما مهمة هذه القاعدة- المؤخرة؟ سنردد ضرباً من البديهيات عندما نقول إن مهمتها تصفية كيان إسرائيل. ولكن كيف؟ إن هذا السؤال تكتيكي، ولا أحد يستطيع أن يزعم القدرة على استشراف مستقبل الأساليب التكتيكية. والمواقف التكتيكية إنما تحددها عوامل مباشرة قريبة كثيرة: أولها التطور العربي العام، وآخرها تطور الوضع الدولي. ولكن حسبنا التأكيد على ناحية جوهرية، وهي أن مجرد وجود مؤخرة ثورية متينة، ذات حجم بشري مناسب، سيجعل مسألة تصفية كيان إسرائيل مسألة وقت فحسب.

ومع أن استشراف المستقبل عملية مستحيلة، إلا أن المعطيات المعروفة تطرح أمام العرب أحد احتمالين: إما حرب نظامية متحركة خاطفة تدمر كيان إسرائيل، وإما حرب تخريب استراتيجية. وهذه الحرب لا تقارن من حيث فاعليتها بالتخريب التكتيكي (أو الخرمشة) الذي نشهده الآن، أو الذي كنا نسمع عنه من قبل.

إن حرب التخريب الاستراتيجية، وهي شكل من أشكال الحرب النظامية، ويمكن أن تتحول في أية لحظة إلى حرب نظامية، قادرة على تدمير مفاصل دولة إسرائيل وافقادها أمنها واستقرارها فعلاً (وهذه بداية النهاية بالنسبة إلى كيان صغير مصطنع كإسرائيل) إلى أن تنتهي بتداعي كيانها. إن كيان إسرائيل يمكن أن يهوي دفعة واحدة بحرب خاطفة، كما يمكن أن يتهاوى بعمليات تخريب استراتيجية متواصلة طويلة المدى، المهم أن تتحول نسبة القوى لصالح العرب.

حول الأخطاء الشائعة في تصور تحرير فلسطين وتكتيك تصفية آثار العدوان

ثمة عطف جماهيري عربي على العمل الفدائي، جاء في أعقاب الهزيمة، كرمز للرفض والإصرار على المقاومة ودحر العدوان. هذا هو المعنى الحقيقي لهذا العطف. إلا أن الأمور قد أخذت، بالنسبة إلى البعض، منحى آخر في تفسيره ومحاولة إعطائه وجهة معينة. ولم يقتصر الأمر على هذا الحد، بل طلعت على الشعب العربي "نظريات"، باسم اليسارية والماركسية-اللينينية تارة، وباسم مذهب قومي إقليمي-ديني تارة أخرى، نظريات لا تخدم ولا تسهم في تنمية الجهد العربي الشامل، الذي ينبغي أن يوجه لتصفية آثار العدوان، كما أنها تعيق تطوير استراتيجيات سلمية للثورة العربية.

لم يخل تاريخ الثورات من ظاهرات مشابهة. وإذا نحن ضربنا صفحاً عن الاختلافات الأيديولوجية بين هذه الظاهرات، نجد أن منبعها واحد وأن صلبها واحد أيضاً. إنها جميعاً تعبير عن أزمة الثورة العربية، التي تعانيها منذ عام ١٩٦١، إلا أنها لا تفتح الطريق لتجاوز هذه الأزمة. إن هذه التظاهرات و"النظريات"، في أحسن الأحوال، وعلى الصعيد الذاتي، هي احتجاج عاطفي على العجز الذي أصيبت به الثورة العربية، وهي دعوة لتجاوز هذا العجز، إلا أنها على الصعيد الموضوعي لا تسهم في تجاوز العجز أو تجاوز هذه الأمة.

لقد كان في نيتنا إرجاء نقد هذه الظواهر إلى مناسبة أخرى، ولكن تفاقم الأمور، والتشويش الذي يمكن أن تحمله هذه "النظريات" إلى الرؤية الثورية للجماهير، الأمر الذي يمكن أن يلقي البلبلة في محاولات استخلاص معطيات صحيحة لمواجهة مرحلة تصفية آثار العدوان ومرحلة ما بعد تصفية آثار العدوان أيضاً، قد دفعتنا إلى اتخاذ هذا الموقف النقدي وطرح الأمور بصراحة وتسمية الأشياء بأسمائها وقول الحقيقة للجماهير بكل بساطة ووضوح.

إن المرض الأكثر انتشاراً لدى الاتجاهات البرجوازية الصغيرة، التي تحاول أن تصبح ماركسية ولينينية، هو مرض "صف الكلام الثوري" - بحسب تعبير لينين.

عندما "يكشف مجرى الأحداث الثورية عن انعطافات كبيرة وسريعة"، ويعجز الثوريون، في الوقت نفسه، عن تحليلها وفهمها، عندئذ يصابون بمرض صف الكلام الثوري. وصف الكلام الثوري إنما هو، كما يقول لينين، تكرار الشعارات الثورية من دون حساب للظروف الموضوعية الناشئة عن وقوع انعطاف معني في الأحداث وعند ظهور وضع معني. الشعارات الممتازة، الجذابة، المسكرة، التي لا تربة تحتها- ذلك هو كنه صف الكلام الثوري.

هذا العجز عن تحليل هذا الانعطاف ومواجهته يجد تعويضاً له في ثورية ذاتية رهيبية لا تنطوي على أي شيء موضوعي، لا تعبر سوى عن "الشعور، الرغبة، الاستياء، السخط". كل هذا يترجم عملياً بـ "تكرار شعارات، وكلمات، ونداءات قتالية"، يضاف خوف وعجز عن تحليل الواقع الموضوعي.

القاسم المشترك لهذه الآراء، ما كان منها ناسباً نفسه إلى الماركسية-اللينينية أو ناطقاً باسم مذهب قومي إقليمي تقليدي، هو التالي:

أ- التشكيك في إمكانات الكفاح النظامي المسلح وجذواه ونتائجه، بل التنبؤ بفشله الحتمي، واعتبار العمل الفدائي الشكل المجدي الوحيد للنضال لا في سبيل تصفية آثار العدوان فحسب، بل لتحرير فلسطين. وهكذا تحول شعار العمل الفدائي إلى مطلق وميتافيزياء سياسية، فعزل عن الشروط الذاتية والموضوعية التي ينبغي أن تتوفر فيه لكي يتحول إلى انتصار. كما اصطنع التعارض بين العمل الفدائي والكفاح النظامي المسلح.

ب- الخلط المتعمد أو العفوي بين ما هو تكتيكي واستراتيجي في المرحلة الراهنة، والترويج لاستراتيجية الثورة العربية هو، إلى حد كبير، استراتيجية مبنية على منطوق يضع العربية أمام الحصان، وانتزاع قضية فلسطين من سياقها التاريخي كجزء وحصيلة للثورة العربية الوجودية الاشتراكية.

ج- محاولة إسدال الستار على المنحى الوجودي للنضال العربي، وطمس الجانب المعادي للإمبريالية والصهيونية من النضال الوجودي والسقوط في ضرب من "العدمية القومية" من حيث النتيجة، وفي أحسن الأحوال، طرح شعار جديد: لقد فشل شعار الوحدة العربية كطريق لتحرير فلسطين، لذا فإن تحرير فلسطين هو طريق الوحدة العربية.

د- عدم التأكيد على حشد إمكانات الأمة العربية الممكنة، ومعارضة شعار التضامن العربي كتكتيك مرحلي لتصفية آثار العدوان، وذلك تحت ستار شعارات طباقوية. وأخيراً إضفاء طابع طباقوي على الحق العربي في فلسطين، نتيجته، إن لم نقل هدفه، شل جميع القوى والطاقات العربية لتصفية آثار العدوان، ومعارضة شعار: ينبغي ربط ما هو طبقي، في هذه المرحلة، بالهدف القومي، الذي هو تصفية آثار عدوان حزيران/ يونيو.

نكتفي الآن بوقفه قصيرة حول بعض النقاط المهمة في هذه الموضوعات.

أ- لا شك في أن نبيذ شعار الكفاح المسلح، بصورة مسبقة، ينطوي على الجبن والانتهازية والإصلاحية في أن. إلا أن تحويل هذا الشعار إلى مطلق وأعتبره الشكل الوحيد للنضال، وبخاصة في ما يتعلق بالنضال ضد الصهيونية عموماً والنضال لتصفية آثار العدوان خصوصاً، لا يمت إلى الماركسية- اللينينية بصلة.

إن التأكيد على وحدانية هذا الشعار وجعله مطلقاً معزولاً عن الظروف الموضوعية والذاتية- هذا التأكيد، الذي كان حصيلة المقارنة لا التحليل، كان إلى حد كبير نتيجة عجز المجابهة العربية بالحرب النظامية: ما دام العرب قد فشلوا في مواجهة إسرائيل بالحرب النظامية، فلنكن المواجهة بحرب شعبية إذاً. لقد نسي هؤلاء أن الفشل لا يعود إلى الحرب النظامية بحد ذاتها، وإنما إلى جملة عوامل جعلت العرب لا يمتلكون ناصية هذه الحرب.

هذه المحاكمة المبسرة، وحيدة الجانب تغفل أن الحروب غير النظامية تقتضي قيادات وكفايات وعقلية شعبية، علمية وحديثة لا تقل عما تتطلبه الحرب النظامية. إذاً، فالشعب الذي يستطيع خوض حرب غير نظامية بكفاية واقتدار، يمكنه بالبداية أن يخوض حرباً نظامية بكفاية واقتدار أيضاً.

وفضلاً عن ذلك فإن التجربة التاريخية للكفاح الشعبي قد أثبتت أن الحرب النظامية هي الهدف الأخير للحرب غير النظامية، التي تحسم المعركة وتحقق النصر الأخير الأكيد الكامل. لقد أصبح التأكيد على وحدانية الحرب الشعبية، بالنسبة إلى بعض الدول العربية، وسيلة لتغطية خوفها من مواجهة إسرائيل وتبريراً ثوراً لهربها من المعركة. ومن جهة أخرى فإن الدعوة إلى تجنب الحرب النظامية، إنما يعني في النتيجة دعوة إلى إهمال حشد طاقات الأمة العربية بغية مواجهة إسرائيل في جولة جديدة، وذلك لأن

الكفاح المسلح غير النظامي لا يستنفد سوى طاقات وإمكانات محدودة من الطاقات التي يمكن الأمة العربية حشدتها في حرب نظامية. كما يحق لنا أن نطرح السؤال التالي : متى قال هوشي منه وجياب وماوتسي تونغ وغيفارا بتجنب الحرب النظامية ، والاقتصر فقط على الحرب غير النظامية؟ بل أكان في مكنة هؤلاء الثوريين الكبار بناء جيوش نظامية، فتخلوا عن ذلك وبدأوا حرب العصابات؟ إن حرب العصابات هي حرب الشعب الأعزل ضد مضطهديه، هي أسلوب من أساليب الحرب الأهلية. إن حربنا ضد الصهيونية هي حرب قومية وليست حرباً أهلية، وبإمكان العرب ألا يكونوا عزلاً في مواجهة إسرائيل، وبإمكانهم بناء جيوش نظامية حديثة مجهزة بأحدث الأسلحة، لكي تخوض حرب التحرير ضد الصهيونية. سيبني العرب- بالتأكيد- جيوشاً شعبية، نظامية، محاربة، حديثة، عندما يصنعون ثوراتهم الحقيقية.

ينبغي أن نتبين الملامح الخاصة لمعركة الشعب العربي ضد إسرائيل. فالمقارنات وحدها لا تكفي، كما أن قتل الجيوش النامية بحد ذاته لا يمكن أن يبنى عليه استراتيجية لتحرير فلسطين.

إن محاولة بناء استراتيجية لتحرير فلسطين انطلاقاً من عجز جيوش عربية معينة لهي محاولة لا تمت بصلة نسب إلى الماركسية- اللينينية. إن معركة العرب مع إسرائيل هي معركة دولة ضد دولة، وبالتالي معركة جيوش نظامية ضد جيش نظامي، بصرف النظر عن تكتيكات هذه الجيوش وأساليب قتالها.

ولكن الجانب الأكثر خطورة في هذا الصدد هو معارضة الحرب النظامية بالحرب غير النظامية، أو إعطاء دور ثانوي مساعد ومحدود للحرب النظامية. الجانب العملي لهذا الموقف يسهم في التهوين بالحرب النظامية، فيضعف بالتالي، المجهود الجماهيري الضاغط لرفع كفايات الجيوش العربية النظامية وتحديثها وحشدتها وتوحيد قياداتها.

لقد أدركت الجماهير العربية هذه الحقيقة، لذا- فإنها، مع تأييدها للعمل الفدائي، طرحت بعزم وإلحاح، وبرز هذا واضحاً في الجمهورية العربية المتحدة بخاصة، مسألة رفع كفايات الجيش وتصفيته من المضاربيين ومن أوضاع الصداق البيروقراطي . وهذا الطرح الجماهيري لمسألة رفع كفاية القوى العسكرية النظامية إنما ينبع أولاً وأخيراً من تقدير الجماهير لدور هذه القوى في معركة تصفية آثار العدوان.

ومن جهة أخرى، فإن الحكم على الكفاح المسلح النظامي من خلال حرب حزيران/ يونيو، رغم دلالاتها الكبيرة، يبقى في كل الأحوال حكماً مبنياً على تجربة محدودة. نحن لا نزع من الممكن تغيير بنية هذه الجيوش وطبيعتها تغييراً جذرياً في ظل أنظمتها، إلا أننا نعتقد أن التغيير النسبي، عندما يترافق مع تضامن عربي جدي ، سيجعلها قادرة بالتأكيد على الدخول في مواجهات استنزاف مع الجيش الإسرائيلي تؤدي في النهاية إلى تصفية آثار العدوان.

إن اليسراويين الذي يكتفون بالتشجيع على الجيوش العربية وتأكيد حتمية عجزها، في محاولة لتبرير وحدانية شعار حرب التحرير الشعبية، إنما يقلصون دور الشعب وتحركه الضاغط في سبيل تحديث هذه الجيوش في هذه الفترة. إنهم في هذا الموقف لا يستهينون بإمكانيات ينبغي تعبئتها فحسب، بل يهملون وسيلة تحريض جماهيرية مجدية أيضاً .

كثيراً ما يجري الاستشهاد بانتصار حروب التحرير في فييتنام وكوبا للتدليل على صحة وجهة النظر التي تقول بالحرب غير النظامية كوسيلة وحيدة لتحرير فلسطين، ولكن ثمة سكوتاً مطبقاً عن الظروف الذاتية

والموضوعية التي رافقت هذه الانتصارات وعن التجارب المخففة. يجري الحديث كثيراً عن غيفارا الذي احتل هافانا، ولكن ثمة صمتاً عن غيفارا الذي عجز عن كسب فلاح واحد طوال نضاله في بوليفيا.

وفي محاولة للانتقال من المقارنة إلى التحليل، نذكر في ما يلي بعض الفروق الذاتية والموضوعية بين مسألة تحرير فلسطين ومسألة تحرير فييتنام الجنوبية: (١) ليس للعمل الفدائي قيادة ماركسية- لينينية جماهيرية. (٢) ليس لفلسطين "هانوي" عربية. (٣) ليس للسمكة العربية- أي للفدائي العربي- ماء تتحرك وتتدفق منه داخل الأراضي المحتلة قبل عدوان ٥ حزيران/ يونيو. (٤) ليس لفلسطين، كما لفيتنام، حدود مع المعسكر الإشتراكي. (٥) في ما عدا الدول الاشتراكية الآسيوية فإن الدول الاشتراكية الأخرى لا تؤيد الكفاح الشعبي المسلح ضد إسرائيل، كما أنها لا تنادي بزوال إسرائيل، أضف إلى ذلك، أن الغرب إجمالاً يقف مع إسرائيل، فاليسار الغربي بمختلف فصائله لا يشكك بحقها في الوجود، أما اليمين فيدافع حتى عن أعمالها العدوانية. (٦) بالإضافة إلى البطولات الأسطورية التي يبديها الشعب الفيتنامي (والتي تخجل قيادتهم الحديث عنها)، بالإضافة إلى الكفاية القيادية العالية لسلطة هانوي وجبهة تحرير الجنوب، حيث استطاعت تعبئة طاقات الجماهير وسد الثغرات التي يخلقها التخلف في كيان الأمة واقتدارها، بالإضافة إلى كل ذلك ينبغي أن نسجل بعض الأمثلة والشواهد على- حجم المساعدات التي تقدمها الدول الاشتراكية: يوجد في الشمال الفيتنامي ٤٠ ألف صيني يعملون في شتى المجالات دعماً للمجهود الحربي في أوسع حدوده، كما أن قوة نيران المدفعية الجوية لفيتنام الشمالية تعادل مجموع ما استخدم منها في الحرب العالمية الثانية.

هذه الحقائق تلقي بعض الضوء على اختلاف الظروف الذاتية والموضوعية لكل من معركتي تحرير فييتنام الجنوبية ومعركة تحرير فلسطين، الأمر الذي يستدعي صياغة استراتيجية خاصة وتكتيك خاص بمعركة تحرير فلسطين، عن طريق تحليل الواقع الموضوعي لا عن طريق المقارنات مع التجارب الثورية الأخرى.

لعل من أخطر وأكبر الثغرات التي تلغم "الاستراتيجيات" الرائجة لتحرير فلسطين هي الزعم بأن من الممكن أن تقوم حرب فدائية تنامي إلى حرب تحرير بمعزل عن الظروف السياسية السائدة في البلدان العربية المحيطة بإسرائيل. هذه الرؤى الطوباوية في التفكير أخذت تتكشف الآن: إذا نحن ضربنا صفحاً عن مسائل التمويل، التي تلعب فيها الدول العربية دوراً أساسياً وحاسماً، ويمكنها، بالتالي، أن تمارس ضغطاً قاتلة على العمل الفدائي،- إذا ضربنا صفحاً عن ذلك، تواجهنا حقيقة أخرى: إن الدول العربية بتكوينها الطبقي والسياسي الراهن لا يمكنها، في حال من الأحوال، أن تترك العمل الفدائي بعيداً عن نفوذها أو رقابتها. ففي اللحظات الحاسمة تترصد العمل الفدائي احتمالات عدة، فإما أن تخاف الدول العربية المعنية مضاعفاته، إما بسبب ردود الفعل الإسرائيلية والإمبريالية، أو خوفها من إفلات الزمام من يدها، فتعمل عندئذ على قمعه وتصفيته. وهنا يقع العمل الفدائي بين نارين من الأمام ومن الخلف: نار إسرائيل ونار الحكومات المعنية. والاحتمال الثاني الذي يترصد العمل الفدائي هو أن تتولى الدول العربية احتواءه لكي يكون طوع بنانها، وهذا ما يجري حالياً، حيث بنت بعض الدول "منظمات فدائية" خاصة بها، وبعضها الآخر شرع يعمل في هذا الاتجاه، الأمر الذي يمكن اعتباره الوجه الثاني لعملية القمع. وهذه الأمور كلها تفقد هذه المنظمات جوهرها إذ تحولها إلى شكل من أشكال التنظيم العسكري النظامي الخاص بكل دولة.

وعلى هذا يمكن القول إن الظروف العربية الراهنة المحيطة بالعمل الفدائي تجعله قادراً فحسب أن يلعب دوراً في معركة تصفية آثار العدوان. أما انتقال العمل الفدائي إلى مرحلة هجومية، أي إلى حرب لتهديم الإطار الصهيوني والتوسعي والغربي لدولة إسرائيل، أي انتقال الحرب الفدائية الدفاعية الراهنة إلى حرب هجومية شعبية أو إلى حرب تخريب استراتيجية في الظروف العربية السائدة، فإنه لأمر تحيط به

الشكوك. إن أفق الحركة الفدائية الراهنة يقف عند الحدود التي تقرها أنظمة الحكم العربية. وهذه الأنظمة، إما بسبب العجز أو بسبب ضلوعها مع الإمبريالية، ستضع الحركة الفدائية في طريق مسدود.

إننا نسجل هذه الحقائق الموضوعية لكي ننبه المناضلين اليساريين النزيهين إلى وعي الواقع العياني، وبالتالي لتجنب رسم صورة وردية زاهية للمعركة العربية الراهنة في أفقها الهجومي الرامي إلى تدمير الإطار الصهيوني- الغربي لدولة إسرائيل. إن بث آمال النصر الهين السريع القريب لدى الجماهير، ثم ارتطام هذه الآمال سينزل أفدح الأضرار بمستقبل الثورة العربية، لأنه يخلق عندئذ حالة يأس مدمرة.

٢- إن المسألة الحاسمة في المواجهة العربية لإسرائيل إنما تتعلق أولاً وأخيراً بميزان القوى بين العرب وإسرائيل. وعندما يغدو هذا الميزان لصالح الشعب العربي بصورة جدية وحاسمة وساحقة، تصبح نهاية الاستعمار الصهيوني مسألة قيد التصفية، بصرف النظر عن أشكال النضال العربية وأساليبها.

هذه الحقيقة، التي ازورّ عنها الكثيرون، تشكل قاعدة التفكير السياسي- العسكري الإسرائيلي. يؤكد الإسرائيليون، على الدوام، إن استراتيجية ضمان " أمن " إسرائيل واستمرار وجودها إنما يقوم أولاً وأخراً على تفوقها (العسكري بخاصة) على العرب. وتحقيق هذه الاستراتيجية إنما يجري على جبهتين: الأولى هي تعبئة الكفايات الصهيونية تعبئة كاملة، وتدعيمها بتحالف عضوي مع إحدى القوى الإمبريالية، والثانية هي إبقاء العرب في حالة ضعف وتفكك وتحطيم قواهم بين الحين والآخر، بغية خلق حالة يأس لدى الجماهير العربية يدفعها لقبول الأمر الواقع العدواني نهائياً. لذا لم يكن من قبيل الصدفة أن تتمحور الاستراتيجية الإسرائيلية حول قطبين: الأول عرقلة الوحدة العربية حتى بأدنى مستوياتها وتقوية عوامل التناثر والتجزئة، لا بين الكيانات القزمية القائمة فحسب، بل داخلها أيضاً بتشجيع الطائفية والعنصرية والعشائرية وتأييد "الموزاييك" العربي، والثاني هو دعم كل القوى الرجعية والمحافظة التي تحول لا دون تطور اشتراكي فحسب، بل تحول دون تحديث حقيقي في الحياة العربية.

إن قوة الردع التي يملكها الاستعمار الصهيوني، المدعوم من قبل الإمبريالية بالطبع، هي وراء جميع المواقف التراجعية العربية، التي ما زالت مستمرة منذ قيام دولة إسرائيل، مروراً بعدوان عام ١٩٥٦، وصولاً إلى حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧. فبفضل قوة الردع التي تملكها، استطاعت إسرائيل أن توقف أعمال الفدائيين التي بدأتها مصر قبيل عدوان عام ١٩٥٦، وبفضلها فتحت مضائق تيران للملاحة، وبفضلها استطاعت إيقاف فروع نهر الأردن (ثم استولت على المنابع في حرب حزيران/ يونيو).

إن تغيير ميزان القوى لصالح الشعب العربي، سواء عبر وحدة بين الدول العربية المحيطة بإسرائيل بالإضافة للعراق، قادرة على تحقيق تحديث نسبي، أو عبر بناء مؤخرة اشتراكية ثورية حديثة ذات حجم بشري مناسب، سيجعل مسألة تصفية كيان إسرائيل مسألة وقت فحسب.

إن حرباً فدائية، لا تدعمها قوة عربية متفوقة تردع إسرائيل عن العدوان، ستجعل إسرائيل تحول هذه الحرب إلى حرب نظامية، كما أثبتت تجربتنا عامي ١٩٥٦ و ١٩٦٧. وهنا تصبح الحرب مجرد عملية تسليم أراضي عربية جديدة للعدو الصهيوني وتتحول الحرب نفسها، بالنسبة إلى العرب، إلى مجرد هزائم جديدة. وحتى في حال عدم تحول الحرب الفدائية إلى حرب نظامية، فإن الأولى ستبقى مجرد أعمال تخريب محدودة النتائج، لن تؤثر تأثيراً أساسياً على كيان إسرائيل.

٣- الخلط بين الشعار التكتيكي والهدف الاستراتيجي لا يحمل البلبلة والتشويش إلى رؤية الواقع فحسب، بل ينزل أفدح الأضرار بجذوى النضال في سبيل الشعار التكتيكي أيضاً. ودعاة هذا الخلط يجعلون من

هجومهم، المشروع والصحيح، على الحلول الانهزامية التي تقدم تنازلات لإسرائيل (كقرار مجلس الأمن) ستاراً من الدخان يعمي رؤية الشعب العربي للواقع.

إن تحرير فلسطين هدف استراتيجي من أهداف الثورة العربية، في حين أن تحرير الأراضي المحتلة بعد ٥ حزيران/ يونيو هو الهدف التكتيكي الأول في هذه الفترة. الزعم بأن ليس ثمة من فروق (من حيث ثقل المعركة ومتطلباتها وشروطها الذاتية والموضوعية) بين تصفية آثار العدوان وتصفية كيان إسرائيل لهو هذر صبياني لا يسهم في تركيز الجهد العربي وحشده في سبيل تحقيق هذا الهدف التكتيكي الأول لهذه الفترة. إن الفرق بين تحرير الأرض المحتلة بعد ٥ حزيران/ يونيو وقبلها ليس فرقاً كمياً من حيث صعوبته فحسب، بل هو فرق نوعي.

إن المهمة التكتيكية الأولى التي يواجهها الشعب العربي الآن هي مهمة دفاعية بالدرجة الأولى، هي مهمة كسر الموج العدواني الصهيوني الإمبريالي. وبعد كسر هذا الموج فحسب يمكن العرب الانتقال إلى موقف هجومي، يقتضي تكتيكات جديدة وتحولات بنيانية جذرية في الظروف والأوضاع العربية، تحويلات تشكل الوحدة العربية أرضيتها وصلبها، والاشتراكية (أو التحديث على الأقل) ألقها وهدفها.

ليس من سور صيني يفصل بين الانتقال من الموقف الدفاعي إلى الموقف الهجومي. فإذا استطاع الشعب العربي تصفية آثار العدوان تصفية ظافرة (وهذا يقتضي الشعب العربي قوة تجعله قادراً على رفض تقديم أي مكسب لإسرائيل، وإعداد الشعب لصراعات عسكرية وسياسية جديدة متعددة الأشكال والأساليب، وهذه لن تكون سهلة أو قصيرة بالتأكيد)، فإن هذا الضرب من التصفية يضع الشعب العربي على عتبة مرحلة هجومية.

"... إن الانتقال من الاستراتيجية الدفاعية إلى الاستراتيجية الهجومية ليس مرحلة زمنية إلا بالحدود التي تجعل هذا الانتقال ممكناً وحقيقياً وواقعياً، لا مجرد تكرار شعارات وكلمات ونداءات قتالية. إن عدم إمكانية تحقيق موقف هجومي لا يعني تأجيل العمل لوضع الأسس اللازمة له، بل يعني ضرورة العمل المخلص الدؤوب الحار الذي يكفل واقعية وجدية هذا الانتقال.

"إن معركة فلسطين معركة دائمة مستمرة. والمهم أن توزن كل خطوة إلى أمام وأن يهيأ الأساس الموضوعي لرسوخها وثباتها، لكي لا تتحول نكسة ما إلى مقبرة لحق الشعب العربي في فلسطين. المهم ألا نضع أقداماً عجلية منهورة على الرمال، كما هو مهم أيضاً ألا ننام بانتظار النصر، عندما تتحقق الوحدة والاشتراكية والتنمية الحقة" (٢).

إن الأساس الموضوعي لهذا الانتقال هو تغيير ميزان القوى لصالح العرب.

كارثة فلسطين تلخص وتجسد أزمة الثورة العربية، وهي، بالتالي، جزء منها وتحل في سياقها.

٤ - ثمة موقفان إزاء قضية تحرير فلسطين:

الاتجاه الأول يرى: "أن قضية العرب في فلسطين تلخص أزمة الثورة العربية وتجسدها. ولم تتجل أبعاد هذه الأزمة، بكل وضوحها وعمقها، كما تجلت في قضية فلسطين والموقف العربي التراجعي أمام الصهيونية".

ويرى أيضاً " أن الحل النهائي لقضية فلسطين وازالة الكيان الصهيوني لن يأتي إلا عبر الثورة العربية وبموازاتها. لذا كان تضليلاً ديمagogياً محاولة تصوير قضية فلسطين وكأنها قضية معزولة عن معركة الشعب العربي العامة الشاملة الهادفة إلى التحرر من نفوذ الإمبريالية وإرساء أسس مجتمع عربي اشتراكي، حديث، موحد" (٣).

أما الاتجاه الثاني، ويحظى الآن بالرواج ، فيعتبر، أن تحرير فلسطين عتلة الثورة العربية ومقدمتها وطلبتها، أي تحرير فلسطين أولاً .

هذا الاتجاه هو ضرب من عملية وضع العربية أمام الحصان. وهو ليس خاطئاً فحسب، بل يشكل عاملاً معوقاً لتطوير استراتيجية وتكتيك سليمين بين الجماهير العربية، وقد أدى هذا الاتجاه إلى الازورار عن قضية الوحدة العربية وتعهيها، في الوقت الذي ينبغي أن تبقى فيه الوحدة العربية بوصلة للثورة العربية.

إن اعتبار تحرير فلسطين مقدمة الثورة العربية وعتلتها يؤدي، موضوعياً ، وعلى رغم كل الرغبات "اليسارية" في إضفاء طابع طبقي على الكفاح العربي ضد الصهيونية، إلى تجميد الصراع الطبقي سواء داخل الأقطار العربية أم في ما بينها. إن تاريخ الصراع العربي- الصهيوني قد أكد على الدوام هذه الحقيقة، وإن أبلغ دليل قريب على ذلك هو مؤتمرات القمة وظروف الركود التي تخيم على الوطن العربي بعد ٥ حزيران/ يونيو.

وتجميد الصراع الداخلي لا يعني- في النتيجة- سوى شيء واحد: تجميد الثورة العربية، وبالتالي الإبقاء على مواقع اليمين العربي، وجمود مواقع اليسار أو تخلخلها، وبقاء التجزئة، وتقوية السيطرة الإمبريالية في النهاية.

ومن الطبيعي أن تربط الجماهير النضال الطبقي بالنضال القومي في حالات بروز أخطار أو معارك مصيرية، وذلك لأن النضال القومي مع الأجنبي يصبح في مثل هذه الحالة التناقض الرئيسي والحاسم الذي ينبغي أن يخضع له ويحل بوحيه ولصالحه كل التناقضات الأخرى التي تصبح ثانوية.

ليس ثمة ما يدعو إلى الابتئاس أو التردد لو أن تجميد الثورة العربية يفتح الطريق فعلاً لتحرير فلسطين. ولكن يبدو أن تجميد الثورة العربية يؤدي على صعيد الواقع الموضوعي، لا إلى شلل النضال العربي وعجزه إزاء الصهيونية فحسب، بل يؤدي إلى تراجعاته وهزائم جديدة أمام الصهيونية أيضاً .

بل إن الواقع يطرح الأمور على نحو أشد قسوة وأكثر حدة : إن أية مواجهة هجومية مع الصهيونية لا تكون الثورة العربية قد بلغت أثناءها نسبة في القوى تمكنها من الصمود على الأقل، لا بد أن تتحول إلى ضربة قاسية، وهزيمة كهزيمة ٥ حزيران/ يونيو. وهنا تكون الهزيمة مزدوجة : هزيمة على صعيد النضال الطبقي وهزيمة على صعيد النضال القومي.

هنا تتضح على أجلي صورة العلاقة بين النضالين الطبقي والقومي : إن النضال الطبقي هو الذي يشيد الأرض الصلبة الراسخة للنضال القومي ضد الصهيونية، ولكن النضال القومي، الهجومي طبعاً ، الذي لا يستند إلى قواعد طبقية عمالية فلاحية صلبة لا يلغم النضال الطبقي ويجمده ويضره فحسب، بل يعجز عن تحقيق الهدف القومي بالذات، ويدفعه إلى ويلات وكوارث جديدة.

من الخرق والتبسيط فهم هذه الموضوعات على أساس أنها محاولة لوضع جدول أفضليات زمنية لكل من النضالين الطبقي والقومي، بل هي محاولة لتأطير النضال القومي العربي ضد الصهيونية كجزء لا يتجزأ من الثورة العربية الوجودية الاشتراكية.

إن التقدم في طريق الثورة العربية هو في الوقت نفسه تقدم في طريق تصفية الاستعمار الصهيوني. وهذه الموضوعات ليست من قبيل جعل انتصار الثورة العربية الشرط المسبق للنضال الهجومي ضد الصهيونية، أي ينبغي أن نرى إلى كل تقدم تحرزه الثورة العربية كتقدم وظفر للنضال القومي العربي ضد الصهيونية.

إن كل تقدم جدي تحرزه الثورة العربية، ويتترجم بالطبع في نسبة القوى بين العرب وإسرائيل، لا يمكن إلا أن يحمل معه تصعيداً للنضال ضد الصهيونية. وعلى هذا فإن نضالاً واعياً وموزوناً ضد الصهيونية يترجم ويعبر عن مدى التقدم الذي أصابته الثورة العربية. لذا يمكن القول إن تقدم الثورة العربية الوجودية الاشتراكية هو الذي يشكل عتلة النضال العربي ضد الصهيونية وحلقته الأساسية.

لا سبيل إلى انتصار النضال العربي ضد الوجود الصهيوني الاستعماري إلا إذا اندرج في الثورة العربية الشاملة.

٥- إن فشل التيار القومي البرجوازي الصغير في تحقيق خطوات ناجحة في اتجاه الوحدة وفي تهيئة الأسس الموضوعية لمجابهة صامدة للعدوان الصهيوني، قد جر البعض لا إلى إعلان إفلاس أو عجز هذا التيار فحسب، بل وضع المضمون الوجودي للثورة العربية على الرف.

المصابون بمرض صف الكلام الثوري، الذين انقطعوا عن نبض الجماهير العربية، الذين لم تلامس أقدامهم الأرض التي يعيشون عليها، الذين أصبحت الوحدة تهدد مراكزهم ومصالحهم، الذين أعمارهم هوس مشكلتهم الإقليمية... كل هذه الأصناف والنماذج التقت على إفراغ الثورة العربية من مضمونها الوجودي، بل اندفع بعضهم إلى تعهيره أيضاً.. وتفتقت أذهان البعض عن الشعار: "تحرير فلسطين طريق الوحدة"، الذي لا يعني عملياً ولا يؤدي موضوعياً سوى إلى استمرار الوجود الصهيوني واستمرار التجزئة واستمرار الهيمنة الإمبريالية.

ما يفضح هذه الثورافية هو التقاؤها الموضوعي مع مواقف الرجعية العربية ومع الإمبريالية في موقفهما من الوحدة العربية. الكتابات الصهيونية والاستعمارية، في حديثها عن الأسباب العميقة لأزمة الشرق الأوسط الدائمة، تشير إلى "الإمبراطورية العربية التي يريد ناصر بناءها من جديد"، أي المضمون العربي الوجودي للسياسة الناصرية. وهذه هي فعلاً حجر الزاوية في استراتيجية الإمبريالية وإسرائيل: تثبيت التجزئة وتعميقها. وبدلاً من أن تكون الاستراتيجية الثورية في القطب المقابل لهذه الاستراتيجية، أي استراتيجية محورها وبوصلتها الوحدة العربية، تدعو الثورافية الذاتية، تحت ألف ستار وستار، إلى "تحرير فلسطين طريق الوحدة"، دونما اعتبار لنسبة القوى العربية الإسرائيلية.

لم تمسك إسرائيل أنفاسها، إلا عندما قامت وحدة عام ١٩٥٨، على رغم أنه لم يكن في برنامج عبد الناصر القيام بمجابهة مع إسرائيل، ولم يخيم السواد على إسرائيل بقدر ما خيم عندما لاح، وهماً وخداعاً، شبح الوحدة الثلاثية عام ١٩٦٣.

هل المواجهة العسكرية النظامية للصهيونية فاشلة حتماً؟

٦- آخر الآراء الثوراوية هي التأكيد على أن أية مواجهة عسكرية نظامية مع إسرائيل، لاستنزاف القوة العسكرية الإسرائيلية بهدف تصفية آثار العدوان، لا بد أن تكون فاشلة. دعاة هذا الرأي يتوهمون أنهم يدافعون عبر هذا الرأي عن العمل الفدائي. ولكن الواقع ليس كذلك، لأن النتيجة الوحيدة لمثل هذا الرأي هي إبقاء الأراضي المحتلة بعد ٥ حزيران/ يونيو في أيدي إسرائيل لأمد غير معلوم، أو الرضوخ لتسوية في صالح إسرائيل، تكون نتيجتها اللاحقة مباشرة تصفية العمل الفدائي.

نحن لا نزعّم أن المواجهة العسكرية ستأتي، بين يوم وليلة، بالأعاجيب، كما أننا لم ندّع أنها ستسحق الجيش الإسرائيلي. لا، فنحن نعتقد أن الهدف في البداية، أكثر تواضعاً. إننا نريد الحد الأدنى في هذه المرحلة، أي إننا نريد عمليات استنزاف حقيقية لقوى إسرائيل العسكرية. لقد كسبت إسرائيل حرب حزيران/ يونيو دونما عناء حقيقي، لذا ليس من المستغرب أن تتشبث إسرائيل بإحراز المزيد من المكاسب. إن عمليات الاستنزاف، المصحوبة بعمل فدائي متعاطم، هي التي تكسر أسطورة التفوق الإسرائيلي وتفتح الطريق لتصفية آثار العدوان تصفية حقيقية وجدية.

٧- هل من تناقض بين اعتبار تحرير فلسطين جزءاً من الثورة العربية وبين الدعوة في هذه المرحلة إلى التضامن العربي؟ هل من سبيل إلى استعادة اليمين العربي، في هذه المعركة، إلى الصف المعادي للحلف الصهيوني- الإمبريالي؟ هل يمكن تحقيق ضرب من التضامن العربي، في أبسط مستوياته (مؤتمرات قمة)، كأحد أشكال النضال لتصفية آثار العدوان؟ ألا يمكن الضغط الجماهيري أن يجبر قوى اليمين العربي، التي كانت غير مستاءة من نتائج حرب حزيران/ يونيو، على الإسهام إلى هذا المدى أو ذاك في معركة تصفية آثار العدوان؟

الإجابة عن هذه التساؤلات تقتضي تناول الموضوع من عدة جوانب.

أ- قبل ٥ حزيران/ يونيو كان التناقض الأساسي اللذان يحكمان الثورة العربية هما: التناقض مع الحلف الإمبريالي- الصهيوني والتناقض مع الرجعية العربية. ولكن في مرحلة ما بعد ٥ حزيران/ يونيو، أي في ظل الخطر المصيري الراهن الذي يهدد لا الثورة العربية فقط بل الوجود العربي كله، قفز التناقض الأول إلى مرتبة التناقض المحوري، وتحول التناقض الثاني إلى مركز ثانوي وتابع. وهذا هو إطار موضوع ماوتسي تونغ القائلة بربط النضال الطبقي بالنضال القومي وإخضاعه له في مرحلة مقاومة الغزو الياباني للصين.

سيبقى، وينبغي أن يبقى، التناقض بين الشعب العربي والرجعية العربية في مركز ثانوي وتابع طوال المرحلة التكتيكية التي يواجه فيها النضال العربي تصفية آثار العدوان.

ب- كان لينين يقول: قبل الإقدام على عمل، ينبغي التساؤل عمّن يجني فائدته! ونحن بدورنا نتساءل: لمن، في هذه المرحلة، غنم التضامن العربي ولمن غرمه؟ إن الغنم الحقيقي والأساسي هو للأمة العربية بأسرها أولاً، وهو لقوى التقدم العربية وعلى رأسها الجمهورية العربية المتحدة ثانياً. كما أن الغرم لن يصيب إلا الإمبريالية والصهيونية.

ج- الثوري هو الذي يكتيف تكتيكة باستمرار وفقاً لتغير نسب القوى. ومن صالح قوى التقدم العربي أن ترد على التكتيك المرن الذي تسير عليه الرجعية العربية، في سعيها الحثيث للهرب من المعركة، بتكتيك لا يقل عن تكتيك الرجعية مرونة وفاعلية وذلك لحشرها في مواقف لا يمكنها إلا الإسهام في المعركة. إن على الثوري أن يميز بين الجوهرية وغير الجوهرية في الفترة الراهنة، والأمر الجوهرية هو قهر الموج الصهيوني الإمبريالي وتحرير الأراضي المحتلة بعد ٥ حزيران/ يونيو.

لقد أدركت الجماهير العربية هذه الحقائق التي طرأت على الوضع العربي وعلى موازين القوى نتيجة عدوان ٥ حزيران/ يونيو. ولكن مواقف اليمين العربي (ما كان يميناً خالصاً + ما كان يساراً شكلاً، ويميناً موضوعاً) لم تكن كذلك. وما يفرق بين طرفي هذا اليمين هو الألفاظ فحسب، ولكن كليهما سواء على صعيد التصرف وأثره الموضوعي على المعركة. كلا اليمينين يخرب شعار التضامن العربي لإزالة آثار العدوان، وكلاهما يهين، بالنتيجة، لاستسلام أمام الصهيونية، وقاسمهما المشترك هو: كره الجمهورية العربية المتحدة والحد على عبد الناصر، والخوف من الحرب مع إسرائيل.

إن التضامن العربي الحق خطوة فعلية نحو جولة استنزاف مع إسرائيل. ورفض التضامن العربي إنما ينبعث من الخوف من الجولة الجديدة، هذه الجولة التي ستصبح حقيقة إذا تحقق التضامن العربي الحقيقي.

- ٣ -

تحرير فلسطين هدف استراتيجي أم تكتيكي؟! ("")؟!

إن الإلحاح على تحرير فلسطين، عندما لا يوضح للجماهير، بلا لبس وبلا تحايل، على أنه موقف استراتيجي، بل بخاصة عندما يطرح كموقف تكتيكي مباشر وقريب، فإنه في هذه الحالة لا يسهم في إعطاء مزيد من الوعي للجماهير، بل على العكس فإنه يساعد على مزيد من الانحطاط فيه.

إن محاذير، بل مخاطر، شعار تحرير فلسطين كشعار تكتيكي مباشر، إنما تتجلى في مواقف اليأس التي يمكن، بل من المرجح، أن تستولي على الجماهير العربية عموماً والفلسطينية منها خصوصاً، عندما ترتطم تطلعات الجماهير البعيدة بنكسة جديدة، أو وقفة قد تطول، في المعركة ضد الاستعمار الصهيوني.

لقد غذيت الجماهير العربية، إلى هذا الحد أو ذاك، في هذه الفترة أو تلك، خلال الأعوام العشرين الماضية، على أن تحرير فلسطين أت في غد قريب، ولكن الجماهير استفاقت على هول نتائج حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ بمشاعر يخالطها اليأس والذعر والخيبة. وما يجري بعد ٥ حزيران/ يونيو، وخصوصاً ما يلقي في أذهان الجماهير الفلسطينية، هو دعاوة من هذا النوع تماماً، وإن بصيغ وأقوال جديدة فييتنامية أو صينية أو كوبية.

إن الجماهير الفلسطينية، التي أخذت تهجر ياسها وعزوفها، بعد أن تلقت الكثير من الصدمات والخيبات، بحاجة إلى تبصيرها، ببرود، بحقيقة معركة فلسطين، الطويلة، المريرة، التاريخية. إن هذا الضرب من التبصير لن يضير حماسها: قد يجعله أقل حدة، ولكن سيجعله أكثر عمقاً. قد يجعله أقل تأججاً على المدى القريب، ولكنه سيجعله أكثر تصميماً وأشد رسوخاً على المدى البعيد. والفارق الوحيد بين التوعية الثورية والتوعية الذرائعية هو الفارق في حدود الرؤية: الرؤية الثورية رؤية بعيدة المدى وشاملة، أما الرؤية الذرائعية فرؤية قصيرة المدى، محدودة وجزئية.

وفي هذا المجال الدقيق، الحساس والخطير لا تجدي الصيغ العمومية فتياً. لا يكفي تعبير "طويلة المدى" وبخاصة عندما يأتي كصفة لحرب معينة، حرب التحرير الشعبية (٤). إن الجماهير الفلسطينية قد فهمت وأفهمت، من خلال هذه الصيغ بالذات وبواسطتها، أن المعركة قائمة وستستمر "طويلة المدى" وستنتصر. في هذا الكلام العمومي رؤية مثالية، هرب من الواقع وإغراق للجماهير في تفاؤل وردي وهين.

إن الحقيقة ينبغي أن تطرح أمام الجماهير من دون عموميات، وبدقة، وبتفصيل، وبيروء أيضاً. هذا هو شأن كل ديمقراطي يثق بحس الجماهير السليم وبطاقتها الثورية. يجب أن تطرح أمام الجماهير الأهداف التكتيكية بمزيد من الدقة، وكذلك الأهداف الاستراتيجية، وأن تشرح للجماهير المسافة التي تفصل بين ما هو تكتيكي وما هو استراتيجي. وفي هذه المسافة سيكون مسار النضال العربي بالغ التعقيد وبالغ التنوع: بالغ التعقيد لأنه سيشهد مساراً لولياً تارة ومتعرجاً تارة أخرى. سيرتطم بنكسات وسيحرز انتصارات، سيتوقف وسينقطع تارة، وسيندفع ويتصاعد تارة أخرى. وسيكون بالغ التنوع: يوماً مسلحاً وآخر سياسياً، في فترة كفاح شعبي مسلح وفي فترة أخرى كفاح نظامي مسلح. في يوم على هذه الساحة، وفي يوم آخر على الساحة تلك. إن الثورة، كما يقول لينين ليست شارع "نيفسكي" (٥). والحال أن الصرخة التي تسمعها الجماهير الفلسطينية تقول لها بالضبط: "إن الثورة الفلسطينية تسير في شارع نيفسكي وصولاً إلى تل أبيب".

وفي هذه الفترة بالذات إن الجماهير الفلسطينية بحاجة، بل بحاجة ملحة، إلى أن تعي الأهداف التكتيكية للثورة العربية بدقة وحزم، بلا أدنى خوف من ردود الفعل. هذه الأهداف التكتيكية تتلخص بتصفية آثار العدوان. إن تحقيق هذا الهدف، ليس انحرافاً أو نكوصاً على التحرير، بل خطوة، وخطوة متواضعة أيضاً، في الطريق الطويل إلى التحرير. إن كيفية تحقيق هذا الهدف التكتيكي ستحكم إلى حد بعيد الأهداف التكتيكية اللاحقة. قد يحتقر أو يستخف البعض بشعار تصفية آثار العدوان، ولكن الجماهير بحسها العفوي السليم تعطي هذا الشعار أهمية حاسمة في المرحلة التكتيكية الراهنة، لأنها تعي بغريزتها الثورية صدق وصحة رأي لينين: "يترتب على الماركسي، عند تقرير وضع من الأوضاع أن ينطلق من الواقع لا من الممكن"، ونضيف: المرغوب.

إن تسوية سياسية، مهما تكن، ستكون مجرد فصل من فصول الصراع العربي-الإسرائيلي، ستكون وقفة بين الحروب القادمة:

١- لأن قضية فلسطين معركة تاريخية طويلة ومديدة بين العرب من جهة، واليهود والصهيونية والإمبريالية عموماً والإمبريالية الأمريكية خصوصاً من جهة أخرى. ولقد تضمنت هذه المعركة ثلاثة حروب كبيرة (مع انتصار إسرائيل وتوسعها)، ويمكن في المستقبل أن تتضمن عدة حروب أخرى. إن السكوت عن هاتين الحقيقتين، أو عدم إعطائهما ما يلزم من الأهمية، في ما يتعلق برؤية النزاع العربي-الإسرائيلي، إنما يعني إسقاط أو نسيان الجانب الأساسي من مسألة النضال العربي كلها. إن الاتجاه إلى تجاهل ذلك (على الرغم من بعض الألفاظ المعاكسة أحياناً) واضح وطاغ وغالب. حتى شعار "الطويلة الأمد!!! لا يأتي إلا كصفة، مجرد صفة لـ "حرب التحرير الشعبية" و"المقاومة" و"حرب العصابات".

٢- لأن التعايش بين العرب واليهود "كأمتين"، "كشعبين"، مستحيل. كما أن السلم، مبدئياً، مستحيل. ما يبرهن على هذه الحقيقة هو واقع نصف القرن الماضي، والواقع الراهن (ثلاثة حروب خلال عقدين من الزمن- ولم يشهد التاريخ تواتراً كهذا في الحروب التي شبت بين أشد الأمم تعادياً)، واقع اتجاه إسرائيل التوسعي الراسخ. كما يلقي الضوء على هذه الحقيقة مفهوم وتحليل لينين للإمبريالية.

كثر الحديث خلال السنة المنصرمة، ولا يزال، عن "أزمة" يعيشها العمل الفدائي. وذهب النقد إلى حدود لم نكن نسمح لأنفسنا بالذهاب إليها، على الرغم من أننا كنا نعي دوماً حجم العمل الفدائي وحدود إمكانياته وشروطها. إن الاعتراف بهذه "الأزمة" لم يقتصر على منظمة دون أخرى: "فتح" تتحدث عنها على استحياء (٦)، والجبهة الشعبية تتحدث عنها بصراحة كاملة (٧)، والجبهة الديمقراطية تعطي عنها صورة غير متفائلة البتة: "لقد انحسر العمل الفدائي إلى ما وراء نهر الأردن شرقاً"، و"حركة المقاومة تعيش مرحلة انحدارها" (٨).. إلخ. فتح ترى الأزمة مجرد ظرف طارئ دونما تحليل. ويسار المقاومة يركز

على الظروف الذاتية لحركات المقاومة، وإن كان لم يهمل (طبعاً لم يعط الأهمية الكافية) الظروف العربية المحيطة.

قبل أن نناقش الظروف التي يقال إنها سبب "أزمة" المقاومة، علينا أن نسجل أن هذه الظروف ليست جديدة مطلقاً. وبالتالي فلم يكن ثمة من مبرر جدّي للتفاؤل والتضخيم، لكي يكون ثمة من مبرر للتشاؤم والتصغير.

لنفترض أن كل هؤلاء أعداء العدو هو العدو. والمسؤولية إنما تقع على عاتق الوعي الذي لم يستطع أن يرصد هذا العدو، ويقمّ على أساسه دور المقاومة الفلسطينية. هذا التنقل من الرؤية الوردية والتفاؤل المفرط إلى رؤية سوداء متشائمة إن دل على شيء فإنما يدل على غياب الوعي عموماً، الوعي العياني التفصيلي، أي غياب الاستراتيجية والتكتيك في أن معاً.

الجبهة الديمقراطية تكاد تلخص هذه "الأزمة" بعامل ذاتي يتعلق بالطبيعة التطبيقية الايديولوجية لقيادات العمل الفدائي، ولا يفوتها الاستشهاد بالتجارب الفيتنامية والصينية والكوبية الخ... هذا الضرب من التحليل هو، إلى حد كبير، هروب ذاتي من الواقع. لا شك أن قيادة تمتلك، فعلاً، ايديولوجية ماركسية لينينية أكثر اقتداراً بكثير، في ما يتعلق بشحذ طاقات الجماهير وتعبئتها وتنظيمها، من أية قيادة أخرى لا تمتلك هذه الايديولوجيا. إلا أن امتلاك هذه الايديولوجيا ليس "خاتم سليمان" الذي يحل كل مشاكل المقاومة، ويجعلها قادرة بالتالي على تحرير فلسطين. ولو كان الأمر بهذه السهولة، لما كان أسهل من صياغة التاريخ وفق مشيئة البروليتاريا ومصالحها. فالفيتكونغ ليسوا إياهم لو لم تتوفر في فيتنام الجنوبية بالإضافة للشرط الايديولوجي، شروط سكانية وجغرافية (تتعلق بالطبيعة من جهة وبالمساحة من جهة أخرى)، وبالتالي لو أن الفيتكونغ أو الصينيين قد حاربوا في ضيعة كالأردن، لما كانوا أعلى فعالية بكثير من مقاومتنا الفلسطينية نفسها. والفيتكونغ ليسوا إياهم لولا فيتنام الشمالية، وفيتنام الشمالية ليست إياها لو لم يكن وراءها الصين والاتحاد السوفياتي معاً.

أما الجبهة الشعبية، فتضيف عاملاً آخر، يتعلق بأوضاع الضفة الغربية المحتلة وتحسن الأوضاع الاقتصادية فيها بتخطيط مقصود من قبل إسرائيل. ولكن حتى إذا افترضنا أن هذا الرأي "الاقتصادي" ينطوي على بعض الحقيقة إلا أنه لا يلقي نوراً جديداً على المشكلة، مشكلة محدودية تأثير العمل الفدائي. وكما قلنا قبلاً إن العدو هو العدو. والمطلوب من التنظير الفدائي، في تقويمه لظروفه أن يفهم ويحدد استراتيجية العدو وتكتيكاته، تحديداً عيانياً وتفصيلياً.

هذا الشعور الوهمي بما يسمونه "أزمة" المقاومة الفلسطينية يجد له تعويضاً نفسياً أو تغطية وهمية معينة تتمثل في شكلين رئيسيين: الأول هو "مطاردة" الحلول السياسية، والثاني هو العمل على شرشرة النضال العسكري النظامي، وبخاصة نضال الجمهورية العربية المتحدة.

إن المقاومة الفدائية ليست في أزمة مطلقاً، إذا كان يراد من كلمة "أزمة" تشخيصاً لمحدودية فاعليتها على الصعيد العسكري. هذا هو الحجم الطبيعي للمقاومة، في ظل الظروف العربية القائمة، خصوصاً أن العرب راعون، وليس ممكناً للفلسطينيين أن يقفوا والعرب ركع. فمن يريد للفلسطينيين أن يقفوا، فليعمل على إنهاء الركوع العربي. تلك هي الحقيقة ببساطة ووضوح. ومع ذلك فلا بد من إيضاحات تفصيلية لتبديد أي التباس، في ما يتعلق بدور المقاومة في تحرير فلسطين، تحرير الأراضي المحتلة قبل ٥ حزيران/يونيو من جهة، ودورها في تحرير الأراضي المحتلة نتيجة لحرب حزيران/يونيو من جهة أخرى.

أ- إن المقاومة الفلسطينية، العمل الفدائي... الخ، إذا ارتفعت وعباً وتنظيماً ووحدة، وإذا بلغت مستوى مثالياً في الوعي والتنظيم، فإنها لا تستطيع أن تحرر فلسطين، أي أن تزيل الكيان الإسرائيلي. هذه الحقيقة إنما تنبع من سبب بسيط: إن قوة المقاومة الفلسطينية، مهما لقيت من دعم، هي نقطة من بحر القوة العربية. وإن تحرير فلسطين لا تكفيه نقطة، بل هو بحاجة إلى هذا البحر. هذه الحقيقة: "المقاومة لا تستطيع أن تحرر"، يقرها عدد من قادة العمل الفدائي، كما أنها واردة في بعض المقالات، إلا أنها لم ترد إلا أحياناً، بل نادراً. أما الخط العام الجوهرى للصحافة "والإيديولوجيا" الفدائية فهو العكس، في القواعد هو العكس.

ب- أما في ما يتعلق بدور المقاومة الفلسطينية في تحرير الأراضي المحتلة نتيجة لحرب حزيران/ يونيو، فإن دورها، ونمو هذا الدور، منوط أساساً بنمو القوى العربية عموماً، وبنمو قوة العربية المتحدة خصوصاً. إن انتقال العمل الفدائي إلى ما بعد النهر، غرباً، متوقف أساساً على تحرك الجماهير الفلسطينية داخل الأراضي المحتلة، وتحرك هذه الجماهير يتوقف بدوره، ونعيد: أساساً، على نمو القوى العربية عموماً، وقوة العربية المتحدة خصوصاً. هذه الحقيقة، حقيقة ارتباط نهوض العمل الفدائي بنهوض القوة العربية عموماً (والقوة المسلحة النظامية بخاصة) ارتباطاً عضوياً، تفرض على المقاومة الفلسطينية إعادة صياغة استراتيجيتها وتكتيكاتها انطلاقاً من هذه الحقيقة العيانية.

ج- إعادة الصياغة هذه، صياغة الاستراتيجية والتكتيك، إنما تبدأ من تحديد مكان العمل الفدائي في الثورة العربية. هل القضية الفلسطينية هي الكل أم أن القضية العربية هي الكل؟ هل ينبغي تنظير المشكلة الفلسطينية من خلال الثورة العربية، أم ينبغي تنظير الثورة العربية من خلال القضية الفلسطينية؟ وبتعبير واضح: هل ينبغي أن ننظر مشكلة البيت من خلال مشكلة إحدى غرفه، أم ينبغي أن ننظر مشكلة هذه الغرفة من خلال مشكلة البيت كله؟ هذا هو السؤال الذي ينبغي الإجابة عنه بلا لبس وبلا تحايل. ومن قبيل هذا التحايل، في رأينا، الاكتفاء بالقول العمومي بأن ثمة علاقات تفاعل جدلي بين الثورة العربية (وما يعني فعلياً هو الثورات العربية) والثورة الفلسطينية.

حقاً إن قضية احتلال فلسطين تمثل الجرح الأكثر إيلاً والأكثر نزيهاً، حقاً إن الاحتلال الصهيوني، بتحالفه العضوي مع الإمبريالية، يمثل الخطر الأكثر جدية، حقاً إن قضية فلسطين تشكل "القرحة" الخطيرة في الجسم العربي، إلا أن ذلك لا يجعل الساحة الفلسطينية تكف عن كونها جزءاً، مجرد جزء، من قضية الثورة العربية. إن كل قضية عربية أخرى قد تحمل، إلى هذا الحد أو ذاك، ملامح قطرية، إلا القضية الفلسطينية، فإنها لا تحمل سوى ملامح قومية عربية خالصة. ولا ينال من هذه الحقيقة مطلقاً كون الكارثة قد نزلت على الفلسطينيين قبل غيرهم.

والحال، إن منظمات المقاومة الفلسطينية عموماً، مع تفاوت في إبراز العامل العربي والتأكيد على أهميته، تميل إلى تنظير الثورة العربية من خلال المشكلة الفلسطينية. هذا الجدل الذي نشيره ليس جدلاً حول عبارات وألفاظ، وهو ليس جدلاً مجانياً، بل يطرح سلسلة من المسائل والمواقف والمبادئ والاستراتيجية والتكتيكية الجديدة. أول هذه المواقف والمسائل الجديدة هو تحديد موقف واضح ودقيق من مسألة وحدة الثورة العربية. فالقبول بمبدأ وحدة الثورة العربية ينطوي بالبداية على ضرورة تنفيذ مفهوم الثورة الفلسطينية وتجاوزه جدلياً: أي إن مفهوم وحدة الثورة العربية لا يلغي فكرة الثورة الفلسطينية كهدف، وإنما يحددها ويفندها كروية أيديولوجية من جهة، ويؤطرها ويستوعبها وينجزها كعمل من جهة أخرى. وبكلمة: إن الشرط الأول لتحقيق الثورة الفلسطينية هو تجاوزها عربياً. وبهذا المعنى فحسب، فإن المقاومين مدعوون إلى دحض وتنفيذ فكرة الثورة الفلسطينية. إن "فلسطنة" الثورة الفلسطينية عقبة أمامها، بل مقتلها بالذات.

بعض المقاومين يقولون (٩) إن فلسطين المشكلة الفلسطينية إنما جاءت رداً على "الترهل القطري" الذي أصيبت به البلدان العربية، وبالتالي فإن تحرير فلسطين إنما يبدأ، وقد بدأ فعلاً، عندما أمسك الفلسطينيون قضيتهم بأيديهم، بل إن البعض من المقاومين يبرز ويشدد على جانب من نتائج حرب حزيران/يونيو، ويصفه بالإيجابية، ألا وهو توفير الظروف التي مكنت الفلسطينيين من أخذ قضيتهم بأيديهم.

لم نكن لنتوقف عند هذه التفاصيل، إلا لأنها تتصل بمسألة وحدة الثورة العربية. لذا فإننا عندما نتناولها الآن بالنقد والتحليل، إنما نرمي أساساً إلى إلقاء بعض الضوء على هذه المسألة، بسبب من أهميتها الكبيرة.

"الترهل القطري": بأي معنى هو صحيح، وبأي معنى هو مخطيء؟

هو صحيح بمعنى أن العرب قد عجزوا عن التقدم خطوة إلى الأمام في طريق تحرير فلسطين، بل على العكس فقد عجزوا عن كبح التوسع الصهيوني. وهنا أيضاً لا بد من إيضاح المشكلة بدقة ووضوح لكي لا يبقى أي التباس أو وهم في عرض الحقيقة على الجماهير: إن مسؤولية المسؤولين هي انهيارهم الهش السريع أمام الغزوات العسكرية الصهيونية، تراجعهم أمام المكاسب التوسعية الصهيونية التي ما برحت مستمرة منذ عشرين عاماً وحتى اليوم. مسؤولية العرب هي أن ما حققوه في طريق التحرر والتقدم كان أقل بكثير من القدر الكفيل بكبح المد الصهيوني، ما حققوه كان أقل بكثير من المطلوب والضروري. لذا فإن ما "حققه!!" العرب لأنفسهم هو عين ما "حققوه!" لقضية تحرير فلسطين. أما مسألة اقتدار العرب على تحرير فلسطين، عندما يحققون تفوقاً على إسرائيل، فهي كمسؤولية ماوتسي تونغ (الذي يملك قوة مادية ومعنوية أكبر بآلاف المرات من قوة العرب) إزاء تحرير فرموزا مثلاً، أو مسؤولية كيم إيل سونغ إزاء كوريا الجنوبية.

وفي المقابل فإن تهمة "الترهل القطري" خاطئة مخطئة، إذا كان المقصود بذلك أن العرب قد فقدوا الاهتمام بمعركة فلسطين. وحتى إذا افترضنا جدلاً أن العرب قد فقدوا هذا الاهتمام، فإن إسرائيل لم ولن تفقد الاهتمام بمعركتها مع العرب. فخلال عشرين عاماً، كما ذكرنا قبلاً، كانت المعارك بين العرب وإسرائيل (وإذا شئنا الدقة: المعارك التي فرضتها إسرائيل على العرب) أكثر تواتراً من تواتر المعارك التي شهدتها التاريخ بين أشد الأمم تعادياً. لقد وضع عبد الناصر، بعد هزيمة عام ١٩٥٦ العسكرية (وهذا لا ينفي الانتصار السياسي الجزئي الذي أصابه في معركة السويس)، مسألة تحرير فلسطين، كمعركة تكتيكية مباشرة، على الرف. إلا أن إسرائيل، التي ترسم بذكاء وتخطيط سياستها، لم تضع عبد الناصر على الرف. ففي عام ١٩٦٧ كان صراخ إسرائيل يعلو على سوريا، إلا أن ضربتها الفعلية نزلت على مصر، لماذا؟ لأن إسرائيل تعرف جيداً أين مركز الثقل، تعرف تماماً كيف تميز بين الأقوال والأفعال. فالسياسة، كما تعلمنا الماركسية، ليست نيات، بل قوى موضوعية، وعلاقات وإمكانات موضوعية. إذا فالترهل القطري، بهذا المعنى، غير وارد، والسبب في ذلك (إذا شئتم!!) هو إسرائيل التي لم ولن تسمح بهذا الترهل.

أما أن يكون حزيران/يونيو "مبارك!!"، لأنه مكن الفلسطينيين من أخذ قضيتهم بأيديهم، فهو رأي ينبغي أن يمحص ويقلب على جميع وجوهه.

لا شك أن بروز الفلسطينيين، كقوة ثورية، هو أمر إيجابي ومهم أشرنا إلى دلالاته وتأثيراته في بيان صادر في أوائل حزيران/يونيو ١٩٦٩. ولكن هل أخذ الفلسطينيون، فعلاً، قضيتهم بين أيديهم؟ وإذا كان الجواب بالإيجاب، فهل يمكن بناء على ذلك، ونتيجة لذلك اعتبار حزيران/يونيو "مباركاً"؟

كنا نتمنى لو أن جواب السؤال يمكن أن يكون إيجابياً . ولكن الواقع هو غير ذلك فعلاً ، لسببين بسيطين: الأول لأن قضية تحرير فلسطين أكبر من أيديهم، والثاني لأن الشرط الموضوعي لهذا الانتقال هو انتقال قضية الشعب العربي برمتها إلى أيدي الشعب العربي نفسه. وفي هذا السياق فإن قضية الفلسطينيين ككل مقترنة وملزمة لقضية التقدم العربي، لقضية الثورة العربية، وليست خارجة عنها. ولهذا تصبح موضوعة "عدم التدخل في الشؤون الداخلية للأقطار الأخرى" (وهذه الموضوعة على الرغم من أنها تنسب إلى "فتح" فقط ، إلا أنها تشكل إجمالاً قاعدة التصرف، العمل على الأقل، لسائر منظمات المقاومة) لا مجرد موقف ذرائعي ضيق الأفق فحسب، بل طوبوية سترتطم وهي ترتطم في هذا القطر أو ذلك، بصخرة الواقع. إن مكان الفلسطينيين ككل (عدا العملاء طبعاً)، في السياق التاريخي لسير الثورة العربية، هو مع الجماهير العربية الكادحة، في نضالها التاريخي الطويل في سبيل الوحدة والتحرر والاشتراكية. وعلى هذا فإن مهمة الفلسطينيين لا أن يأخذوا هم، وحدهم، قضيتهم بين أيديهم، بل أن يسهموا بنقلها إلى أيدي الجماهير العربية. وشرط هذا الانتقال هو أن يأخذ الشعب العربي عموماً قضيته بين يديه. لذا فإن القول بأن قضية فلسطين قد انتقلت إلى أيدي الفلسطينيين لا تزال حتى الآن في حدود الأمانى والرغبات.

حزيران/ يونيو مبارك؟! الإجابة عن السؤال الأول قد انطوت على نصف جواب هذا السؤال. فلنكمله إذاً حزيران/ يونيو "مبارك" لأنه أتاح للفلسطينيين أن يمسكوا قضيتهم بأيديهم؟! لقد أجبنا بالنفي عن هذا السؤال. حزيران/ يونيو مبارك لأنه دفع قضية تحرير فلسطين خطوة إلى الأمام؟ بعضهم يجيب بنعم. أما نحن فنعتقد أن المسألة واضحة إلى درجة تجعلنا في غنى عن الوقوف حولها، ونكتفي بجواب قصير جداً : إن نتائج حرب حزيران/ يونيو كانت خطوة إلى الوراء بل خطوات بالنسبة إلى قضية تحرير فلسطين. حزيران/ يونيو مبارك لأن الحرب قد قدمت للعرب "فاتورة" عجزهم وقصور تقدمهم؟ بهذا المعنى نعم إنه مبارك. لقد قدم لهم دافعاً جديداً للتحرك. ولكن مهلاً!! إنه مبارك بحدود حصاة، وإنه لكارثة بحدود جبل. إنه عرس بحدود قطرة، وهو ماتم بحدود بحر.

د- ما هي المهام التكتيكية التي تفرضها هذه الفترة على المقاومة الفلسطينية؟

إننا عندما نتصدى لهذه المسألة المهمة والشائكة في آن، نتصدى لها كمواطنين عرب، نرى أنفسنا مسؤولين عن قضية فلسطين، لا انطلاقاً مما يسمى "جبهة المساندة"، بل انطلاقاً من شعور بأن قضية فلسطين، بطابعها القومي العربي العميق والشامل، هي قضيتنا كمواطنين عرب، على المستوى نفسه من الإلحاح والمسؤولية المفروضين على الفلسطينيين بالذات. ومن جهة أخرى، فإننا عندما نتصدى لهذه المسألة الشائكة عبر هذه الأطروحات التي صغناها، نرمي من ورائها طرح أفكار قد تغني الجدل والحوار الايديولوجي والسياسي الذي يدور الآن في أوساط المقاومة الفلسطينية خصوصاً ، وفي الأوساط التقدمية العربية عموماً . إن أهمية الجدل والحوار، الذي تثيره هذه الموضوعات، إنما يكمن في أن ايديولوجيا المقاومة الفلسطينية لا تزال في حدود الرفض فحسب، كما أن مرتكزاتها مختلفة ومتباينة. أهدافها الاستراتيجية، وإن كانت واضحة ومتفق حولها، إلا أنها ما زالت مجرد رفض أيضاً . رؤيتها التكتيكية مفقودة تقريباً ، وتختلط إلى هذا الحد أو ذلك مع الرؤية الاستراتيجية. ونظريتها العسكرية لم تتبلور بعد.

المهمة الأولى أمام منظمات المقاومة هي صياغة تكتيك المرحلة، صياغة واضحة ودقيقة ومحددة. لم تعد العموميات كافية، بل على العكس فإن العموميات أصبحت حاجزاً يمنع رؤية الواقع، الواقع المعقد، فلسطينياً وأردياً وعربياً . إن مستقبل المقاومة الفدائية مرتبط بالوعي، وبعيها للواقع. ومن دون هذا الوعي المحدد والتفصيلي، فإن مستقبل المقاومة يغدو مسألة في ضمير الغيب. إن الرفض العام والعريض، والشعارات العمومية الراضة ليس وعباً ، بل قد يكون تعبيراً عن انحطاط في الوعي. إن

صياغة تكتيكات الفترة الراهنة، هو الذي يوضح للمناضلين مهماتهم اليومية، وهو الذي يجعلهم قادرين على استباق الأحداث، ورؤيتها بوضوح عند وقوعها، ومجابتها بجدارة، ويخلص هذه المقاومة من المسار العفوي الذي يطبع تصرفها ويربك رؤيتها ويشل تحركها، والمثال القريب على ذلك هو أحداث ١٠ / ٢ / ١٩٧٠ .

المسألة المهمة التي نريد توضيحها هي مسألة الأفق العربي الراهن للمقاومة الفلسطينية. لقد قلنا من قبل إن مقتل المقاومة الفلسطينية هو فلسطينيتها، وإن الحديث النظري المجرد عن التفاعل الجدلي بين المقاومة الفلسطينية والمقاومة العربية لا يكفي ولا يمسّ الواقع.

إن مهمة المقاومة الفلسطينية هي أن تعانق الواقع العربي، تذوّبه وتذوب فيه، تصهره قومياً ووحدياً وتنصهر فيه. إن العنصر الفلسطيني أمام خيار واضح: إما أن يصبح عنصر توحيد ودمج، وإما أن يصبح عنصر تكليس للواقع المجزأ وقطرته نهائياً. وقطرته الواقع إنما تعني في النتيجة بقاء إسرائيل.

من قبيل هذه القطرنة الحديث، بل التأكيد، على ما يسمى بـ "الجبهة المساندة". لقد أصبحت هذه الفكرة الخطيرة وسيلة تبرير لهرب الهاربين من المعركة، وسيلة تبرير لاعتبار العرب في الصف الثاني من المعركة. إن النضال في سبيل زج الشعب العربي كله في المعركة (ومعركة فلسطين غير معركة الجزائر جملة وتفصيلاً)، إنما يقتضي التخلي عن هذه الفكرة القطرية الذرائعية، فكرة جبهة المساندة، ورفع شعار جديد: كل العرب في المعركة.

إلا أن شعاراً كهذا الشعار لا يمكن الفلسطيني أن يرفعه كفلسطيني، بل يمكنه أن يرفعه كعربي فحسب. ومن هنا يتعين على المقاومة الفلسطينية أن تنداح كبقعة الزيت في الأقطار العربية، لكي تكون من عوامل الصهر والتوحيد في حركة النضال الشعبي العربي، ونشوء تيار جماهيري يواجه قضية تحرير فلسطين كجزء من قضية الثورة العربية. وليس المقصود بهذا الاندياح أن يغدو هذا التيار ضرباً جديداً من الجبهة المساندة، أي ليس المقصود بهذا الاندياح أن تنشأ حركة جماهيرية لا تكون سوى مجرد شراشر وفروع للمقاومة. فهذا أمر مستحيل، بل المقصود أن تنشأ حركة عربية لها فرع فلسطيني. ومن دون ذلك ستبقى المقاومة الفلسطينية في طريق مسدود.

هوامش

(١) يقول جياب : " ونحن نعرف أن المؤخرة في الحرب الحديثة هي الأكثر أهمية. إن تعزيز المؤخرة يعتبر العامل الأول بين العوامل الثابتة التي تقرر النصر في الحرب وتتطلب الحرب الحديثة أقصى درجة من التطور بكل الإمكانيات الاقتصادية والسياسية والعسكرية... "

(٢) ياسين الحافظ ، حول بعض قضايا الثورة العربية (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٥)، ص ٢٦٢ .

(٣) في محاولة لنقد الدعوات الرومانسية إلى تحرير فلسطين، التي انطلقت مع الانفصال وصولاً إلى هزيمة حزيران/ يونيو، كتبت عام ١٩٦٥ ما يلي " لقد أثبتت تطورات الأحداث، منذ هزيمة ١٩٤٨ وحتى اليوم، أن قضية فلسطين لم تطرح في أبعادها الحقيقية، باعتبارها جزءاً من الثورة العربية، بل على العكس، استخدمت، بأساليب ديماغوجية، لصرف الشعب العربي عن ثورته الحقيقية (...). إن معركة الشعب العربي في فلسطين هي معركة شعب لشعب ، يأتي الحل العسكري فيها كمجرد نتيجة لمعركة شاقة وطويلة ومعقدة على مختلف الجبهات. إن الحل العسكري الهجومي يصبح حلاً ممكناً عندما يأتي تنويجاً لتفوق عربي ساحق. هذا التفوق سيوفره النضال الوجودي والاشتراكي ، ستوفره نهضة عربية شاملة وعميقة (...). إن الواقعية الثورية هي، وحدها، الطريق إلى تحرير فلسطين. لذا ينبغي النضال على جبهتين معاً . ضد الواقعية المحافظة الاستسلامية وضد الثرثرة المغامرة. الأولى تدفع بقضية فلسطين إلى الموت البطيء والثانية إلى الانتحار (...). إن الانتقال إلى موقف هجومي، في الصراع العربي- الإسرائيلي، لا يتم بالججعة أو الهيجانات المراهقة، ولكن بتوفير ظروفه الموضوعية... " انظر المصدر نفسه ، ص ٢٦١ - ٢٦٢ .

(٤) ولعل أخطر ما في التأكيد على حرب التحرير الشعبية هو إعفاء الحكومات العربية الهاربة من المعركة من مهماتها في معركة تصفية آثار العدوان وتبرير هذا الهرب "ثوراويماً" أمام الجماهير، التي لم تخدعها هذه الثوراويات. وبالفعل فمن الملاحظ أنه كلما كانت دولة ما أكثر هروباً من المعركة وأكثر تقصيراً، ازداد تغنيها بحرب التحرير الشعبية من جهة، وازداد "رفضها" للحل السياسي وقرار مجلس الأمن من جهة أخرى.

(٥) شارع عريض ومستقيم في مدينة بطرسبورغ (لينينغراد).

(٦) انظر: حديث أبو إياد في : الطليعة (القاهرة)، العدد ٦، (حزيران/ يونيو ١٩٦٩).

(٧) أنظر: حديث المسؤول العسكري في الجبهة الشعبية في : الهدف (٧ شباط/ فبراير ١٩٧٠) و (١٤ شباط/ فبراير ١٩٧٠).

(٨) انظر: حول أزمة حركة المقاومة الفلسطينية. (تحليل وتوقعات)، قدم له نايف حواتمة (بيروت. دار الطليعة، ١٩٦٩)، ص ١٤٢، ١٤٥ - ١٤٧ .

(٩) أنظر: "تحرير الأقطار المحتلة وأسلوب الكفاح ضد الاستعمار المباشر، " كراس أصدرته "فتح" .

نحو وعي مطابق في السياسات الدولية

الاستراتيجية والقرار السوفياتيان

السياسات السوفياتية إزاء القضايا العربية، هي أيضاً، تواجه بالعمس، بوعي شعوري، تقريبي، عمومي، مضئب : جهة تضفي عليها طابعاً وردياً ، وجهة أخرى تطليها بالسخام. جهة تحكمها عقدة هوى إزاء سياسات الاتحاد السوفياتي، وجهة أخرى تحكمها عقدة كره ضدها. والشعور وحده، الموجة إيماناً أحياناً، يبقى في النهاية، "الأداة التحليلية" لكلا الطرفين.

العرب، ذوو الهوى السوفياتي، يقيمون السياسات العربية لا من زاوية المصلحة القومية العربية مفهومة فهماً عقلاً، بل بالأحرى من زاوية سوفياتية، ما داموا يرون الاتحاد السوفياتي أمياً في مواقفه السياسية وصديقاً مبدئياً ثابتاً للنضال في سبيل التحرر والتقدم . وبالتالي لا يطالبون الاتحاد السوفياتي بأكثر مما يقرر أو يغير ما يقرر حول المشكلات العربية المطروحة، بل بالأحرى يطالبون السياسات العربية، سواء سياسات الدول أو الأحزاب، بأن تكون منسجمة مع السياسات السوفياتية، في الميدانين الدولي والعربي على السواء.

العرب، ذوو الهوى الغربي أو اليميني، الذي يتوهمون احتمالات ثورية للتقارب العربي- السوفياتي القابعون تحت مظلة الهيمنة الغربية السياسية، يقيمون السياسات السوفياتية إزاء العالم العربي بالأحرى من زاوية تأثيرها السلبي على علاقات العرب السياسية والاقتصادية بالغرب. من هنا، فإنهم يشكون بجدواها تارة أو يطالبونها، مستخدمين بمكر التصور الرومانسي الورد الذي يبثه العرب ذوو الهوى السوفياتي، بأن تكون نقالة العرب إلى النصر على إسرائيل وإلى تحقيق التنمية الكفيلة بتحديث الاقتصاد العربي. ولأن النصر لا يأتي بنقالة ولا التنمية تأتي بالمساعدة، يتهمون الاتحاد السوفياتي بـ "خيانة" المصالح القومية العربية ويصنفونه عدواً، هو أيضاً، للشعب العربي.

والحق أن السياسة العربية قد تجاوزت هاتين النظريتين على يدي عبد الناصر، الذي خطا خطوة كبيرة إلى الأمام : مع خروجه وإخراجه السياسة الخارجية العربية من الصدفة الغربية (وهذا فتح تاريخي يجهل قيمته ومغزاه من لم يعش نزع الاستعمار)، كان يكتشف، من خلال تلمس براغماتي تخالطه تجربة الإذلال الاستعماري، جوانب معينة من السياسات السوفياتية ومزايا التحالف العربي- السوفياتي.

ولكن بما أن البراغماتية ترى إلى النجاح معياراً للحقيقة، ولأن الجهود السوفياتية لم تثمر لا في درء العدوان الإسرائيلي في ٥ حزيران/ يونيو ولا في تصفية آثاره بعد وقوعه ، اتجهت السياسة العربية، بعد غياب عبد الناصر، إلى ممارسة براغماتية باتجاه آخر معاكس، باتجاه السياسة الأمريكية.

إن سياسة واقعية ثورية تتطلب، قبل كل شيء، وعياً مطابقاً . وهذا الوعي المطابق يتطلب، بدوره، الانتقال من البراغماتية إلى العقلانية، التي تستلزم، أول ما تستلزم، التخلص من عقدة المستعمر. إن تقييماً كهذا للسياسات السوفياتية يقتضي إلقاء ضوء على :

(١) مراحل إعداد الاستراتيجية السوفياتية.

(٢) محددات هذه الاستراتيجية.

(٣) مركز القرار السياسي السوفياتي.

(٤) خاصيات القرار السوفياتي.

أ- غداة ثورة تشرين الأول/ أكتوبر، دشنت الدولة السوفياتية الوليدة سياستها الدولية بحملة على الدول الاستعمارية وقامت بفضح ونشر ما في أرشيف وزارة الخارجية القيصيرية من اتفاقات ومعاهدات سرية تتعلق بالشعوب المستعمرة والتابعة، وعلى رأسها اتفاق سايكس - بيكو. وطيلة الفترة التي كانت تتوفر على مناخ تفاؤل ثوري، كانت السياسة الدولية للاتحاد السوفياتي في خدمة الثورة العالمية، وحماية الاتحاد السوفياتي، الضعيف، المهدهد والمعزول، كانت تبدو ضرباً من خدمة لقضية الثورة العالمية فقط. في هذه الحقبة، وفر السياق التاريخي اتساقاً بين الواجب القومي والواجب الأممي للبلاشفة، بين الايديولوجية الثورية والمصلحة القومية.

بعد غياب لينين وانطفاء الآمال في احتمالات ثورية سواء في أوروبا أو في الشرق، وبعد تصفية الأممية الرومانسية التي عبّر عنها تروتسكي، وبعد تحول الاتحاد السوفياتي إلى مركز للقرار الأممي، بعد اليأس من الإمكانيات الثورية للحركات الاشتراكية والقومية على حد سواء- بعد ذلك كله أخذت سياسات الاتحاد السوفياتي، تستعيد بعدها القومي وعاد السياق الجيوسياسي (Geopolitique) ليلعب، وإن مقتعاً بالايديولوجيا، دوره المؤثر في تكييف سياسات الاتحاد السوفياتي الدولية. وما دام الاتحاد السوفياتي مركز الثورة العالمية ومعقد رجائها، وما دام الصراع مع العالم الرأسمالي- الإمبريالي هو التناقض الرئيسي الوحيد الذي يتوقف عليه مصير الثورة، تضاعف أكثر فأكثر دور الايديولوجيا الثورية الأممية، وبرزت أكثر فأكثر المصلحة القومية للاتحاد السوفياتي. لكن، في هذه الحقبة، الحقبة الستالينية، لم يكن، نظرياً على الأقل، قد تم التخلي عن الثورة العالمية كهدف، وإن غير وشيك أو غير راهن. والتوفيق بين هذا الزعم النظري والممارسة سوّغ على هذا النحو: الاتحاد السوفياتي هو محرك الثورة الاشتراكية وضامنها، وبالتالي فإن ثمة تطابقاً بين مصلحته ومصلحة الثورة العالمية.

مع الحرب العالمية ونتيجة لها انتقلت السياسات الخارجية السوفياتية إلى مرحلتها الثالثة، حيث برزت اتجاهات جديدة، بدت إرهاباتها في السنوات الأخيرة للمرحلة الستالينية، واتضحت حوالى العام ١٩٥٥، ثم تبلورت وصيغت في المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي (عام ١٩٥٦) ٠ العوامل التي أفرزت وحكمت هذه الاتجاهات الجديدة تتمثل بما يلي: (١) التطور الداخلي لكتلة البلدان الاشتراكية، حيث لم تعد الاشتراكية قائمة في بلد واحد. (٢) التعديل الذي أصاب توازن القوى الاستراتيجية في العالم، إذ أصبح المعسكر الاشتراكي، على الصعيد العسكري، أوزن بكثير من ذي قبل. (٣) مجيء العالم الثالث إلى المسرح الدولي، كقوة سياسية مستقلة. العوامل الثلاثة هذه فتحت إمكانيات جديدة أمام الاتحاد السوفياتي، الذي كان من قبل غائباً تقريباً عن بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، للتأثير في السياسات والأوضاع الدولية تأثيراً فعالاً. هذه الإمكانيات التي انفتحت، وهي عبء في الوقت نفسه، أملت تغييرات جوهرية في المقولات النظرية والتصورات الاستراتيجية، دفعت بالسياسات السوفياتية إلى دائرة السياسات الواقعية والكلاسيكية لدولة كبرى (ولكن التي تلطفها وتسوغها في أن ايديولوجيا اشتراكية وأممية)، الأمر الذي يوفر لها مرونة وواقعية تكفلان لها مزيداً من الفاعلية، بخاصة في العالم الثالث: الاعتراف بتعدد طرق الانتقال إلى الاشتراكية، الطريق اللارأسمالي للتطور، الديمقراطية الوطنية. وإذا كان التطور التكنولوجي، بوسائل الدمار الشامل التي خلقها، قد لعب دوراً ما في دفع الاتحاد السوفياتي إلى الاعتراف بإمكانية وضرورة التعايش السلمي، فإن مصالحه القومية، تغزوها ذكريات الآم ودمار الحرب العالمية الثانية، كانت العامل الحاسم الذي أملى مثل هذه السياسة، هذه المصالح القومية لا تسند فقط التوجه الاستراتيجي والتحرك التكتيكي لسياساته، بل وجهت التخطيط والتنمية أيضاً، حيث أخذت تنمية الاقتصاد السوفياتي، بموجب قرارات المؤتمر الثاني والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي، وجهة قومية واستهلاكية. طبعاً لم يجر التخلي نظرياً عن الأهداف الأممية التي لدولة تنتسب إلى الماركسية- اللينينية،

والعون كان يقدم حيثما لا يهدد جدياً سياسات التعايش السلمي (لم يصبح هذا التعايش لا أكيداً ولا شاملاً، فبقي، بالتالي، التنافس قائماً بين الغرب والاتحاد السوفياتي) وينسجم مع المصالح القومية للاتحاد السوفياتي ويتساق مع مقولاتها المذهبية والسياسة الجديدة.

٢- إذاً، ثمة ثلاثة محددات تكيف الاستراتيجية السوفياتية الحالية، محددات متداخلة، ولا شك، إلا أنه لا بد من التمييز بينها، إذ يلعب كل منها بدرجات متفاوتة الأهمية، تبعاً لكل مسألة ولكل ظرف.

المحدد الأول، يتمثل في المصلحة القومية. ويأتي العامل الجغرافي- تاريخي، فيعطي المصلحة القومية لا الاعتبار المهيمن فحسب، بل العاري والمباشر والمتصلب أيضاً (مثلاً : علاقات الاتحاد السوفياتي مع دول أوروبا الشرقية، منغوليا). كما يتجلى، وعلى أوضح ما يكون، من خلال مسألة الاستمرارية، رغم التحولات والتغيرات في النظام السياسي والاجتماعي، في الميل السياسي الروسي فالسوفياتي. خارج هذا السياق، يمكن أن يزداد وزن المحددات والعناصر الأخرى بهذه النسبة أو تلك، كما يمكن أن يكون القرار السوفياتي، تبعاً للظروف ونسب القوى تسويوياً .

المحدد الثاني، يتمثل في الصراع أو التنافس مع الغرب بوجه عام ومع الولايات المتحدة بوجه خاص. إن الطرفين الدوليين المتنافسين رغم متابعتهما سياسة تعايش، لا يترددان في إحداث أو احتضان تبديلات متدرجة، دقيقة، محسوبة، مقبولة (أو لا تدفع إلى مجازفة الطرف الآخر بحرب)، في الأوضاع والأنظمة السياسية والاجتماعية في العالم.

المحدد الثالث، ويتمثل في الاعتبار الايديولوجي. نعم، إن المصلحة القومية قد شرطت أو علّيت الايديولوجيا الأممية الاشتراكية للدولة السوفياتية، إلا أن هذه الايديولوجيا لا تزال، على رغم كل تحوير، تملك وزناً ما وتلعب دوراً ما، فضلاً عن أنها تلون، في ظروف معينة، المصلحة القومية. الاتحاد السوفياتي على درجة من الواقعية في علاقاته الدولية بحيث يقبل، بل يسعى، إلى إقامة علاقات منفعلة متبادلة مع النظام الأردني أو السعودي أو التونسي، إلا أن علاقاته مع عبد الناصر ستكون أكثر وثوقاً بكثير وأكثر استعداداً للمساعدة والتعاون.

٣- في الحقبة الستالينية، كان ستالين يسيطر، منفرداً، على عملية صنع القرار السوفياتي المتعلق بالسياسة الخارجية. في الحقبة التالية، توسع مركز القرار، وإن في حدود جزئية، وأصبح المكتب السياسي في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي مركز القرار، بل أصبح للأخيرة رأي استشاري وازن. هذا التوسع الذي أصاب مركز القرار السوفياتي، وفر إمكانية ظهور آراء متعارضة فيه. أضف إلى ذلك، أن المجتمع والنظام السوفياتيين أصابا درجة معينة من التطور والنضج بلورت وأبرزت جماعات ونخباً أخذت تزن على عملية صنع القرار. هذان العاملان وضعاً، من جهة، حدوداً للقرار السوفياتي، ووسماً بالبطء من جهة، وجعله عرضة للتردد والتسوية والتأرجح من جهة ثالثة.

٤- القرار السوفياتي، شأن قرار كل دولة حديثة، هو، أولاً، قرار عقلاني، أي لا مكان فيه للشعور ولا لأحكام مسبقة. لا شك أن الدوغمانية السوفياتية قد تلوي وتحور صورة الواقع في المرأة السوفياتية (وهذا أحد مصادر الخطأ الرئيسية في القرارات السوفياتية)، إلا أنها تبقى ابنة ايديولوجيا عقلانية حديثة، الماركسية- اللينينية. وهو- أي القرار السوفياتي- قرار قومي، ثانياً، أي تمليه المصلحة القومية للاتحاد السوفياتي، مفهومة من زاوية سياسية وايديولوجية معينة. لذا لا ينبغي الركون إلى المثل المثالية ومطالبية السياسة السوفياتية، كما نفعل نحن العرب، بأن تحملنا على ظهرها أو نتخذ قرارات تمليتها مصالحنا وحدها. وهو، ثالثاً، قرار يأخذ في الاعتبار الحقائق الواقعية. من هنا فهو لا يتعامى عن نسبة القوى، يدرك مفاعيل الزمن، يمرحل، عند الاقتضاء، المسيرة إلى الهدف.

محددات السياسات السوفياتية إزاء الصراع العربي- الإسرائيلي

هذه المحاولة تتيح التقاط جوهر وأبعاد السياسات السوفياتية في الوطن العربي وبالتالي، حدود وشروط الدعم الذي قدمه ويمكن أن يقدمه الاتحاد السوفياتي للقضايا العربية، أو، بالعكس نقاط الافتراق أو التخالف الممكنة بين السياسات والمواقف والأهداف السوفياتية، وبين السياسات والمواقف والأهداف العربية.

طبعاً ، لا يسع حتى المكابرين إنكار أن السياق التاريخي- الجغرافي السوفياتي لا يدفع إلى تعارض بين المصالح العربية والمصالح السوفياتية، فضلاً عن أن النابض الأيديولوجي للسياسات السوفياتية يدفع، بوجه عام، إلى معاضدة النضال الذي يخوضه الشعب العربي، بما هو شعب يعاني سيطرات وهيمنتات تلعب ضد تحرره وتقدمه.

في ما يتعلق بالصراع العربي- الإسرائيلي خاصة، يتساقط الموقف السوفياتي مع الموقف العربي: نقاط الاختلاف، ولا نقول التخالف، بين الموقفين تتمثل، بصورة رئيسية، أولاً، في أن القضية الفلسطينية قضية عربية وليست قضية سوفياتية، وثانياً، في كون السياسات السوفياتية سياسات عقلانية، واقعية وحديثة، في حين أن السياسات العربية سياسات شعورية، متخلفة ورومانسية تارة وخانعة تارة أخرى. كيف؟!

في قاع الموقف السوفياتي من إسرائيل يكمن الموقف المبدئي، النظري والعملي، للحزب الشيوعي السوفياتي من الحركة الصهيونية بوجه عام . في السعي وراء الخلاص اليهودي، حيث العداء للسامية في روسيا القيصرية كان شديداً واضطهاد الأقلية اليهودية كان فظاً ومتواتراً ، شهدت الساحة السياسية الروسية انقساماً حاداً بين الاشتراكيين اليهود (البوند)، الذين كانوا يتجهون إلى حل عقلاني يرمي إلى دمج اليهود بالمجتمعات التي يعيشون فيها، والصهيونيين الذين اتجهوا إلى حل بدا في ذلك الحين لا عقلانياً ورومانسياً وطوبوياً ، حل وضعوا بموجبه أملهم في الخلاص في وطن قومي يهودي . هذا الصراع بين الكسرين اليهوديين، الاشتراكي والصهيوني، بلغ درجة من الحدة والضراوة جعلته عنصراً حاسماً في الرؤية السوفياتية للحركة الصهيونية بوجه عام ، ولإسرائيل بوجه خاص . في المنظور البولشفي (وكذلك البوند)، الحركة الصهيونية حركة رجعية، فهي، فضلاً عن كونها تصرف الجمهور اليهودي عن معارضة القيصرية، تهدف إلى إقامة دولة قومية شوفينية، في وقت تتجه فيه البشرية إلى الأممية والعالمية، كما أنها حركة يقودها رأسماليون يهود لاستثمار الشغيلة من أبناء دينهم، وهي، بالتالي، حركة ترمي إلى تجزئة وتفكيك نضال بروتيتاريا الإمبراطورية الروسية، بعزلها الشغيلة اليهود عن الشغيلة الروس وشغيلة القوميات الأخرى. وعندما أعلن وعد بلفور، عزز هذا الإدانة السوفياتية للصهيونية، بوصفها أداة للاستعمار البريطاني.

هذا الموقف السوفياتي المبدئي من الصهيونية لم يتغير إلا على نحو استثنائي، أي في حدود معينة وفي فترات محدودة : مع أن السوفيات كانوا برّمين بالغلاف التقليدي- الديني للنضال السياسي العربي ضد الصهيونية، وكانوا متضايقين من واقع أن حد هذا النضال كان غير موجّه ضد الانتداب الإنكليزي، إلا أنهم استمروا يشجبون ويدينون النشاط الصهيوني في فلسطين، داعين "البروليتاريا اليهودية إلى القضاء على الغول الصهيوني"، وتجلّى ذلك سواء في اصطدامات العام ١٩٢٩ أو ثورة العام ١٩٣٩. وعندما طرحت لأول مرة في العام ١٩٣٧، من خلال مقترحات لجنة "بيل"، فكرة تقسيم فلسطين، عارضها السوفيات بحزم وصراحة. ومع أن تأييد المحور، لنضال العربي المسلح ضد الصهيونية قد صدم السوفيات، ومع أن انخراط اليهود بنشاط في المجهود السياسي والعسكري المعادي للنازية والفاشية أحدث تعديلاً ما في الموقف السوفياتي، ففترت حدة الهجمات السوفياتية على الصهيونية بعد العام ١٩٣٨

وتوقفت خلال الحرب العالمية الثانية، إلا أن الموقف المبدئي، الايديولوجي والسياسي، للاتحاد السوفياتي من الحركة الصهيونية لم يتغير بوصفها حركة رجعية.

في عام ١٩٤٦، تصدر في موسكو، نشرة بقلم ف. لوتسكي، ما يلي: "... ما تريده الصهيونية حقاً ليس الاستقلال وانما ديمومة الانتداب الأجنبي، وان نظريتها القائلة أن ليس لليهود مستقبل في أوروبا إنما هي نظرية استفزازية (...). لقد ربط الصهيونيون القضية الفلسطينية بالمسألة اليهودية في الغرب الرأسمالي ربطاً مصطنعاً، ولا حاجة إلى القول إن هذه المشكلة لم تقم في البلدان الاشتراكية... " (١) بل ذهب لوتسكي إلى القول: " إن فلسطين بلد عربي ". الانتقال من مواقف كهذه إلى موقف التأييد لتقسيم فلسطين في هيئة الأمم المتحدة في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧، هل ينطوي على تناقض؟ أولاً، وما هي أسبابه؟ ثانياً، ولماذا عاد الاتحاد السوفياتي، بعد فترة قصيرة، إلى اتخاذ موقف سلبي من إسرائيل، ثالثاً؟

الإجابة عن هذه المسألة، وهدفها التفسير لا التبرير، ستكشف، ولا شك، تهافت "النظرية" الميتافيزيقية، الدرامية، "نظرية" المؤامرة الشيطانية التي تواطأ فيها معسكران متعاديان، الرأسمالي والاشتراكي، ضد العرب، كما أن هذه الإجابة ستلقي ضوءاً على منطوق السياسة الحديثة، بوصفها سياسة قومية أولاً وعقلانية ثانياً، وبالتالي، متغيرة تأخذ في الاعتبار الحقائق الواقعية ونسب القوى.

لنقل، بادئ ذي بدء، إن السياسة السوفياتية قد تغيرت بالفعل، تغيراً ملحوظاً. بيد أن هذا التغير جاء، في حدود معينة، نتيجة للتغير الذي حدث في الواقع، كما انعكس في المرأة السوفياتية، على الأقل، أو ربما، نتيجة تصحيح صورة الواقع في المرأة السوفياتية: (١) لم يسع الاتحاد السوفياتي، وهو الذي يتخذ من العداء للاستعمار دفة موجهة لسياساته الخارجية، إلا أن يأخذ بالاعتبار التناقض الصهيوني- الإنكليزي، الذي ظهر مع الكتاب الأبيض عام ١٩٣٩، والذي تقاوم إلى صدمات دامية وصولاً إلى العام ١٩٤٨، في وقت اتخذت فيه الحركة السياسية العربية الفلسطينية موقف المتفرج إزاء الاستعمار الإنكليزي في فلسطين، ناهيك عن أن سياسات الدول العربية كانت سياسات خانعة، تابعة، تدور في فلك السياسات الاستعمارية. (٢) لم يسع الاتحاد السوفياتي إلا أن يأخذ بالاعتبار حقيقة واقعية متمثلة في واقع أن اليهود كانوا يشكلون، عند التصويت على قرار التقسيم، ٣٥ بالمئة من سكان فلسطين. (٣) هذه الحقيقة الواقعية دفعت، في أول الأمر، الاتحاد السوفياتي إلى تبني مشروع دولة اتحادية عربية- يهودية، لكن عندما أندلعت أعمال الإرهاب اليهودية، " التي أقتنعت العالم، ومنه الاتحاد السوفياتي، أن تعايش اليهود السلمي مع العرب مستحيل في دولة واحدة ضرب من الطوبوية "، اتجه إلى تأييد مشروع التقسيم، باعتبار أنه، بحسب قول غروميكو (المندوب السوفياتي (...)) وأن روسيا غير مقتنعة بأن التقسيم غير عملي " (٤). عندما كان مشروع التقسيم قيد البحث في هيئة الأمم المتحدة كان المسرح السياسي الدولي يشهد بدايات الحرب الباردة بين المعسكرين، الأمر الذي جعل توتر العلاقات بين بريطانيا والحركة الصهيونية وتردد موقف الدول الغربية إزاء مشروع التقسيم يدفعان بالاتحاد السوفياتي إلى موقف دعم فعلي، وليس سياسياً ومعنوياً فحسب، للدولة الصهيونية الوليدة، دعم تجلي، في بيعها السلاح واعتباره حرب العرب ضد إسرائيل عملاً عدوانياً، بل، كما يقول رودنسون: " إن ستالين نفسه فكر لحظة في أن يراهن على اليبشوف (اليهود المقيمون في فلسطين في عهد الانتداب) كقوة مناهضة لبريطانيا، وربما فكر في أن يجعل الاتحاد السوفياتي يخلف بريطانيا كحام لها". (٥) ربما كانت القيادة السوفياتية تشارك في اقتناع رائج آنذ تقول بأن شيئاً ما يجب أن يعمل لصالح اليهود، الذين لاقى ستة ملايين منهم حتفهم على يدي النازية في أوروبا.

بيد أن سياسة الاتحاد السوفياتي لم تستمر في هذا الاتجاه: الموقف الإيجابي إزاء إسرائيل لم يدم سوى شهور قليلة، وأخذت العلاقة، منذ خريف ١٩٤٨، تتجه إلى البرود والتدهور، الذي بلغ أقصاه مع اعتقال

أطباء الكرملين (وهم أطباء يهود) في كانون الثاني/يناير ١٩٥٣. العوامل الرئيسية الثلاثة التي لعبت لتعديل الموقف السوفياتي هي :

(١) لم يعد الاتحاد السوفياتي يرى إلى إسرائيل تلك الدولة المستقلة الديمقراطية التي أرادها، بل أصبح ينظر إليها، بعد عودة علاقاتها الطبيعية مع الغرب بوجه عام، وبعد توثق هذه العلاقات مع الولايات المتحدة بوجه خاص ، كأداة بيد " وول ستريت " وبلداً رأسمالياً رجعيًا .

(٢) أدى قيام إسرائيل، وهذا أمر لم تكن تتوقعه القيادة السوفياتية، إلى مقاطعة النزوع التصاعدي الانشقاقي، المبعد عن المركز الروسي، لدى يهود الاتحاد السوفياتي، في وقت كان يظن أن المشكلة اليهودية قد حلت بتمثل اليهود في المجتمع الاشتراكي (٢). وفاقم الاستياء السوفياتي الضغوط والدعايات الإسرائيلية، التي كانت تطالب بالسماح لليهود السوفيات بالهجرة من الاتحاد السوفياتي، ضغوط ودعايات اعتبرها الاتحاد السوفياتي، لا من دون وجه حق ، تشهيراً به، عملاً عدائياً ضده وتدخلًا في شؤونه الداخلية.

(٣) انتقال مركز النضال ضد الاستعمار والإمبريالية إلى الشعب العربي : لم يعد اليهود في فلسطين هم العنصر التحرري، الديمقراطي المعادي للإمبريالية، بل العرب.

والموقع أن العامل الأخير هو العامل الأكثر أهمية في بلورة الخيار السوفياتي ، الذي أصبح أكثر دينامية في المرحلة ما بعد الستالينية، لصالح العرب ضد إسرائيل : في حقبة الحرب الباردة التي أعلنها الغرب، بقيادة الإمبريالية الأمريكية، بروز العرب، المدافعين عن استقلالهم في وجه مشروعات الأحلاف الاستعمارية كقوة حليفة، موضوعياً ، للاتحاد السوفياتي، الذي كان يعمل، من جانبه، لإفشال هذه المشروعات، التي تهدف، في ما تهدف ، إلى محاصرته أو صده. إلى هذا العامل، ينبغي أن نضيف عاملاً آخر، يتمثل في السياسات الإسرائيلية إزاء العرب، سياسات كانت، في الواقع في نظر الاتحاد السوفياتي في آن، ذات طابع توسعي وعدواني ضد العرب.

مع العرب وضد إسرائيل، لكن كيف ؟ وضمن أية حدود؟!

ما دام الاتحاد السوفياتي يرى إلى الصراع العربي- الإسرائيلي بالأحرى من زاوية الصراع بينه وبين الغرب، لذا فإنه لا يذهب إلى أساس المشكلة، أي إلى مشكلة الأرض العربية التي انتزعت والشعب العربي الذي شرد، بل يقف عند حدود إدانة عدوانية وتوسعية إسرائيل.

ثم إن السياسة السوفياتية، شأن كل السياسات الحديثة، سياسة واقعية، أي سياسة تعطي الاعتبار للواقع القائم أو الأمر الواقع، ولا ترى أن الحق التاريخي يجب بحد ذاته الواقع القائم، الذي يتحول، بمرور الزمن، إلى واقع شرعي، بصرف النظر عن الطريقة الاغتصابية التي تحقق عبرها. وأخيراً، ما الذي يدعو الاتحاد السوفياتي إلى التشكيك في الواقع الإسرائيلي القائم، في الوقت الذي يرى فيه نسبة القوى في غير صالح الحق التاريخي العربي؟! إن نسبة قوى راجحة عربياً هي وحدها القادرة على دفع الآخرين، السوفيات مثلاً ، إلى التشكيك في الواقع أو الوجود الإسرائيلي، ونبش الحق التاريخي العربي، ومن دون ذلك سيبقى حوارنا مع الآخرين حوار طرشان. لأن مشكلة فلسطين مشكلة غير سوفياتية، ولأن نسبة القوى في غير صالح العرب، لم يكن من غير الطبيعي أن يدعو الاتحاد السوفياتي العرب، منذ بدايات صداقاته معهم، إلى أن " يضبطوا أعصابهم وأن يستمعوا إلى صوت العقل " (من خطاب لشيبيلوف، ٢٤ / ١٩٥٦) وأن يقبلوا " تسوية أو حلاً وسطاً للنزاع العربي- الإسرائيلي على أساس مقبول من قبل الطرفين " (٢٦ / ٤ / ١٩٥٦، من بلاغ مشترك سوفيياتي- بريطاني).

والواقع أن سياسة الاتحاد السوفياتي هذه، وبالتحديد سياسته حول أساس المسألة الفلسطينية، لم تتغير منذ ذلك الحين وحتى اليوم. البعض سيقول: كيف؟! عند قرار التقسيم كان الاتحاد السوفياتي ضدنا، وها هو الان معنا، هذا البعض، وما أكثره، يغفل واقع أنه بقي في كلتا الحالتين عند موقفه الأصلي من دولة إسرائيل كأمر واقع، وأنه في الحالة الثانية (التي تصاعد فيها دعمه للعرب إلى مدى جعله يرسل أكثر من ١٢ ألف سوفيياتي إلى مصر بعد حرب الـ ١٩٦٧ للدفاع عنها وعود العرب مجاناً ما فقده في هذه الحرب) كان يقف في وجه توسع إسرائيلي فحسب. والا ما مغزى قبوله بقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، الذي يشكل تراجعاً كبيراً، إقليمياً وسياسياً، عن قرار تقسيم فلسطين.. في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٧؟! ترى ألم يكن الاتحاد السوفياتي يأخذ في الاعتبار ميزان القوى المحلي (العربي- الإسرائيلي) عندما كان يطالب العرب، الذين يقابلون ذلك بالنقد حيناً وبالتجريح حيناً آخر، بـ "ضبط أعصابهم وسماع صوت العقل"؟! قبل هزيمة حزيران/يونيو كان العرب مطالبين بالاعتراف بإسرائيل، بعد الهزيمة أصبحت إسرائيل هي المطالبة بالاعتراف بالعرب: هذا هو المغزى الحقيقي لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، الذي ما زال العرب يطالبون، عبثاً، منذ عشرة أعوام تقريباً، بتنفيذه، وترفض إسرائيل ذلك، لأنها ترى أن نسبة القوى الفعلية المحلية أميل بكثير لصالحها. ترى ألم يكن الاتحاد السوفياتي يقول للعرب: ما دامت نسبة القوى غير مؤاتية لكم، تجنبوا الهزيمة، التي قد تقودكم إلى أكثر من اعتراف بالأمر الواقع. لكن القوات العربي (الذي عجز عن تعديل نسبة القوى المحلية)، والعصم العربي (الذي عجز عن رؤية نسبة القوى الفعلية) رفضا الاستسلام إلا عبر هزيمة.

محددات السياسات الأمريكية إزاء الصراع العربي- الإسرائيلي

في تفسير الموقف الغربي عموماً والأمريكي خصوصاً من الصراع العربي- الإسرائيلي تكتفي طريقة الشلف التأويلي، التي ركبت الثور اوية العربية، بوسمه بالوسم الاستعماري- الإمبريالي.

هذه توتولوجيا، أو، في أحسن الأحوال، حقيقة عامة تغطي على نحو تقريبي جزءاً من مسألة الموقف الأمريكي من إسرائيل: عناصر ونواض هذا الموقف كثيرة، فضلاً عن أن مستويات القرار الأمريكي متعددة.

١- على المستوى المبدئي، أو التاريخي- الثقافي.

يشكل التقليد اليهودي- المسيحي قاعاً مشتركاً للمجتمعين الأمريكي والإسرائيلي، ناهيك عن أنه لم يكن ثمة، كما هو الحال بالنسبة إلى الكاثوليكية، عداء تاريخي بين البروتستانتية (٣)، وهي مذهب الغالبية الأمريكية، واليهودية، أضف إلى ذلك الخاصيات الليبرالية لبنيات المجتمعين الإسرائيلي والأمريكي: المؤسسات السياسية (الأحزاب، الدولة، الصحافة، الخ)، الثقافة، الموقف من المرأة، من الإنسان، علمنة المجتمع، علاقات الإنتاج، إلخ.

على هذا الحيز، يجد الأمريكي (والأوروبي، بالطبع) نفسه غريباً أو مذهبولاً عندما يكون في حضرة مجتمع عربي: لا أحزاب تصطرع، لا صحافة تعكس الواقع أو تنقذ، لا انتخابات ليبرالية، لا ثقافة إنسانية، لا امرأة في الحياة العامة، الخ. بل نقول: يكفي أن يتجول عربي في شوارع تل أبيب ومقاهيها ثم في شوارع واحدة من العواصم العربية، ويطل على عدد من المقاهي العربية، حيث يكتشف إحدى تظاهرات الذكورة في المجتمع العربي التقليدي، حتى يأخذ جانب إسرائيل، (أو، على الأقل، لا يأخذ الجانب العربي وإن كان متفهماً عدالة المطالب العربية).

والواقع أن هذا المستوى التاريخي-الثقافي هو الذي يفسر، مع عوامل أخرى بالطبع، كيف ولماذا يختلف الهوى الأمريكي إزاء إسرائيل عنه إزاء الأردن. فعلى الرغم من أن الحلف السياسي الأردني-العربي ليس أقل متانة من الحلف الإسرائيلي-العربي، وعلى الرغم من أن السياسة الأردنية أكثر طواعية للغرب من السياسة الإسرائيلية (بل: السياسة الإسرائيلية سياسة مستقلة+متحالفة. السياسة الأردنية بالأحرى تابعة لا متحالفة)، تعامل إسرائيل كدولة من "أهل البيت" العربي، في حين أن الأردن يعامل كدولة تابعة وبرانية، كدولة من "خارج السور" العربي. يكفي، لالتقاط هذه الحقيقة، مقارنة حجم المساعدات المالية والعسكرية المقدمة لكل من البلدين. والأعمق مغزى من المساعدات هي الواقعة التالية: كيف ولماذا لم تحل الولايات المتحدة دون احتلال إسرائيل الضفة الغربية؟ هذه الواقعة تبين ما يلي:

(١) العنصر الإمبريالي ليس العنصر الوحيد في السياسات الأمريكية (وكذلك الأوروبية)، وإلا لعومل الأردن مثل أو أفضل من معاملة إسرائيل.

(٢) تتمتع السياسة الإسرائيلية باستقلالية هي التي تفسر لماذا أقدمت إسرائيل على احتلال أراضي دولة حليفة استراتيجية للغرب، على رغم أن أمريكا لم تكن، على الأرجح، موافقة على هذا الاحتلال (بالطبع، كانت موافقة أو متواطئة على ضرب مصر عبد الناصر).

(٣) الدور شبه الحاسم لميزان القوى المنطقي، أي العربي-الإسرائيلي، في العلاقات بين دول المنطقة، منطقة الشرق الأوسط.

لعل السياسات الأمريكية بخاصة إزاء إسرائيل والصراع العربي-الإسرائيلي هي التي تكشف، وعلى نحو أوضح، قصور وضيق أفق التصور الاقتصادي الخالص للسياسات الإمبريالية: الاستغلال الإمبريالي، سواء في صورته الكلاسيكية أو عبر المبادلة غير المتكافئة (وتمارسها جميع البلدان الصناعية في إطار السوق الدولية) حقيقة واقعة. لكن ما أبعد هذا عن الأطروحة القائلة إن المصالح الاقتصادية هي وحدها التي تملّي وتصوغ السياسة الخارجية للدول الصناعية. في منطقة الشرق الأوسط، مصالح أمريكا الاقتصادية قائمة، أساساً، في الوطن العربي، لا في إسرائيل. لماذا، إذاً، تنهج السياسة الأمريكية، بمحابتها إسرائيل، خطأ يوسع احتمالات تعرض هذه المصالح؟! ألم يكن أكثر مؤاتة لهذه المصالح أن تتخذ جانب العرب أو، على الأقل تأخذ جانب الحياد؟!

كان ممكناً أن يتعدل، في حدود معينة، اتجاه السياسات الأمريكية هذه لو أن السياسات والبنى العربية قادرة على إصابة المصالح الاقتصادية الأمريكية (علماً بأن شركات البترول العربية في العالم العربي أمت أو شريت أو تشرى)، أو لو أن ميزان القوى (العسكري، تحديداً) كان آخر. هنا أيضاً، تأتي هذه الملاحظة لتفنّد التصور الاقتصادي للسياسات الإمبريالية، التي تبقى مركباتها معقدة ومزيجاً من عناصر اقتصادية، وسياسية، وثقافية، وأخيراً، وعلى نحو لا يقل أهمية عن المصالح الاقتصادية عنصر النزوع إلى الهيمنة لدى الدول الكبرى (وإلا كيف نفسر الخلاف اليوغوسلافي-السوفياتي، والخلاف الصيني-السوفياتي؟ الخ). هنا، في السياسات الأمريكية إزاء الصراع العربي-الإسرائيلي، نلتقط بوضوح كيف تلعب عوامل غير اقتصادية ضد المصالح الاقتصادية.

ثمة قول: الإمبريالية الأمريكية، بحكم طبيعة الأشياء، تحقق مصالحها وتبسط نفوذها في الوطن العربي من خلال سحق العرب لا التفاهم معهم. هذه حجة أشبه بالرأي الذي يقول: من الأفضل هكذا مجاناً، اجتياز النهر سباحة لا سيراً على جسر. ثم، بافتراض أن إسرائيل مجرد أداة إمبريالية (والأمر ليس كذلك البتة)، لو أن البنية العسكرية العربية كانت أقل تأخراً بنسبة ٢٠ بالمئة، هل كان ممكناً أن يسحق العرب بواسطة إسرائيل؟!

٢- على المستوى الاستراتيجي

العنصر الإمبريالي في السياسات الخارجية الأمريكية يلعب، مع عناصر أخرى، كما سنرى ، لصالح سياسة أمريكية محايدة إلى هذا الحد أو ذلك لإسرائيل : الإمبراطورية الأمريكية، التي تخوض صراعاً متفاوت الحدة مع الاتحاد السوفياتي لبط وتثبيت هيمنتها على العالم، الحريضة على تأمين مصادر المواد الأولية التي تفتقر إليها، المعانية همّ حصر وصد الحركات الشيوعية (وبخاصة الموالية للاتحاد السوفياتي)، وجدت في الدولة الإسرائيلية حليفاً منطقياً (الحليف المنطقي الثاني : إيران) انسجمت رغم كل تناقض تكتيكي، مصالحها مع الأهداف البعيدة والمتوسطة للإمبراطورية.

إذاً، لماذا اختيار إسرائيل بالذات، في الوقت الذي يجر فيه هذا الاختيار إلى عداوات وصعوبات ونزاعات مع الأمة العربية؟ لماذا، مثلاً، لم يجر اختيار مصر، مركز الثقل العربي، حليفاً منطقياً ، بدلاً من إسرائيل؟!!

لنقل أولاً، إن هذا التحالف، ما بقي التأخر العربي قائماً ، عميق الجذور ومتين البنیان، ولن يهزه جدياً تناقض تكتيكي ما، مهما بلغت حدته، بين السياستين الأمريكية والإسرائيلية.

ولقد شق له الطريق القاع الثقافي والبنية الليبرالية المشتركين. لكن ما كان لهذا الخيار الأمريكي أن يأخذ هذه الصورة (شديدة المحاباة لإسرائيل ومهينة للعرب تارة ولا مبالية بهم تارة أخرى)، لو كان الاعتبار الخارجي هو المحدد الحاسم للسياسات الخارجية الأمريكية، كما هو عليه الحال، مثلاً، بالنسبة إلى السياسات الخارجية لدول أوروبا الغربية. لا يزال الاعتبار الداخلي (الذي حاول كيسنجر إنزاله إلى المرتبة الثانية) هو ذلك المحدد، وهو اعتبار تحكمه إلى درجة بعيدة الخطوة الاستثنائية التي تتمتع بها إسرائيل لدى الرأي العام الأمريكي . هذه الخطوة نجمت أولاً ، عن النظرة الأمريكية التقليدية وتثمينها للمشروع الصهيوني وطابعه الإعماري (Coloial) الاقتحامي (ثمة شيء مشابه في التاريخ الأمريكي) ثانياً ، عن قدرة إسرائيل الصغيرة على تحدي وقهر هذا البحر العربي ، ثالثاً ، (وهذا العامل الأهم) عن سطوة اللوبي (جماعة الضغط) المؤيد لإسرائيل وتأثيره، في ظل نظام الأحزاب الأمريكي غير الانضباطي، على الإدارة الأمريكية، سواء كانت ديمقراطية أو جمهورية (اللوبي البترولي يحاول أن يلعب، خدمة لمصالح شركات البترول، دوراً ما لصالح العرب، فضلاً عن أن وزارة الخارجية تحاول توجيه السياسة الأمريكية إزاء الصراع العربي- الإسرائيلي على هدي مصالح أمريكا القومية. الدور الحاسم للرئيس الأمريكي، الذي يتأثر بهذه النسبة أو تلك بضغوط اللوبيات، يبطل أو يضعف إلى حد بعيد تأثير اللوبي البترولي واتجاهات وزارة الخارجية). إلى هذا العامل، ينضاف عاملان يعطيان هذا التحالف أساساً أرسخ ويسوغان للرأي العام الأمريكي الثمن الذي يدفعه : الأول، ثبات السياسات الخارجية الإسرائيلية إذ إن التحالف بين إسرائيل وأمريكا بخاصة، والغرب بعامة ليس صنيع حكومات أو أنظمة (شأن الحال في البلدان العربية)، بل صنيع مجتمع بوجه عام وصنيع النخبة الإسرائيلية بوجه خاص، وهي النخبة ذات الهوى والثقافة الغربيين. الثاني، قوة الردع الإسرائيلية، التي ثبتت لأمريكا أن من الممكن الاعتماد عليها واستخدامها.

٣- على المستوى التكتيكي

يؤثر في القرار الأمريكي اعتباران رئيسيان :

(١) ميزان القوى المنطقي، أي العربي- الإسرائيلي. ليس صحيحاً أن القرار التكتيكي الأمريكي يبقى على الدوام منطبقاً بصورة تامة، أو تكاد، مع اتجاهها الاستراتيجي أو ميلها المبدئي . فإذا شهد ميزان القوى بفضل تقدم الإنجليجسسيا العربية، تعديلاً لصالح العرب، فسيؤثر ذلك بالتأكيد على القرار التكتيكي الأمريكي.

(٢) التناقض الأمريكي- السوفياتي خصوصاً، ميزان القوى الدولي عموماً واتجاهات الرأي العام الدولي بوجه أعم . بقدر ما يخف هذا التناقض يخف الهم الإسرائيلي لدى أمريكا. هذا من جهة، ومن جهة أخرى: كلما انحسر عن الصراع العربي- الإسرائيلي بعده الدولي، أي بقدر ما ينسلخ عنه طابع مواجهة أمريكية- سوفياتية، أصبح القرار التكتيكي للسياسات الأمريكية أقل انغماراً بالصراع.

هوامش

(١) انظر، نشرة بقلم ف . لوتسكي تصدر في موسكو، ١٩٤٦، ص ٢٨ .

(٢) الواقع أن هذه المسألة تطرح، على الدوام، احتمال سماح الحكومة السوفياتية بهجرة يهودية من الاتحاد السوفياتي . هذه الهجرة تنزل ضرراً بالمصلحة العربية ولا شك ، لكن ينبغي أن نضع الشعور جانباً وأن نعي أن منطق السياسات الحديثة عند زوال اعتبارات ليست دائمة، تتعلق بالفصل الحالي من الصراع العربي- الإسرائيلي ، ليس من غير المتوقع ألا يسمح الاتحاد السوفياتي (الذي يولي بالطبع مصلحته القومية الاهتمام الأسمى، والذي ، بالتالي، لن يأبه بأي احتجاج أو نقد عربي قد يواجه به) بمثل هذه الهجرة إذا أعتبرها أحد منافذ حل مشكلة اليهود في الاتحاد السوفياتي . المهم أن نعي، نحن العرب، أن الاتحاد السوفياتي، إذا فعل ذلك، فإنما يتصرف انطلاقاً من مصلحته القومية وفي سبيلها وأنه لا يعتبر نفسه يحوك "مؤامرة إمبريالية سوفياتية" على قضية فلسطين . والمهم أيضاً أن نعي، نحن العرب، أن التقدم العربي هو، وحده، الذي يبطل مفعول هذا الوزن الذي سيأتي إسرائيل من وراء هذه الهجرة وليس الهجوم على الاتحاد السوفياتي وشتمه، وأن الزيادة السكانية في مصر وحدها خلال ثلاث سنوات أكثر من مجموع سكان إسرائيل.

(٣) في حفل أقامه الرئيس الأمريكي جيمي كارتر تكريماً لإسحق رابين في ١٩٧٧/٣/٨ في البيت الأبيض قال : " إن الروابط الخاصة التي تربط بين البلدين مستلزمة من روح الحرية نفسها والإيمان المتبادل بالديمقراطية والرغبة في مواصلة السلام والسعادة... إن الطابع الفريد للعلاقات بين البلدين إنما يعود إلى حد بعيد إلى تراثهما الديني . إن لهذا التراث معنى خاصاً بالنسبة إلي " .